

ورقة حول مساهمات المجلس في أعمال اللجان التحضيرية الثلاثة لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي

إعداد:
سفير / د. منير زهران
رئيس المجلس

2019

رقم الإيداع بدار الكتب:

الرقم الدولي :

الفهرس

- مقدمة: حول اللجان التحضيرية الثالث لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 2020 4
- تقرير عن الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 2020، فيينا، من 2 إلى 12 مايو 2017 6
- تقرير عن الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 2020، جنيف، من 23 أبريل إلى 4 مايو 2018 17
- تقرير عن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 2020، نيويورك 29 أبريل – 10 مايو 2019 29

تقديم

حول اللجان التحضيرية الثلاث

لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 2020

مرفق مع هذا تقرير المجلس عن مداولات ونتائج اجتماعات اللجان التحضيرية الثلاث لأعوام 2017 و2018 و2019، وما انتهت إليه من ملاحظات، وتقييم وتوصيات، بما في ذلك ما يتعلق بتحسين آلية المراجعة.

ويلزم التنويه إلى أن اللجان التحضيرية قد تحوّلت منذ تحسين آلية المراجعة في مؤتمر المراجعة لعام 2000 إلى جزر منعزلة، بدون متابعة أو تواصل فيما بينها، وتنتهي كل منها بتلخيص للرئيس على مسئوليته الشخصية، بدون تفاوض مع وفود الدول الأطراف أو إصدار تقرير إجرائي، وهو ما لا يعكس بدقة مواقف الدول الأطراف في المعاهدة المشاركة فيها.

وتقع مسؤولية متابعة التوصيات على عاتق الدول الأطراف في المعاهدة، ويلزم لتحريكها وتفعيلها المثابرة والمتابعة الجادة، وخاصة في إطار جماعي مثل حركة عدم الانحياز التي تشكّل وحدها ثلثي الدول الأطراف في المعاهدة. والأمر يحتاج إلى التحرك على المستوى الرسمي والسياسي لطرحها على الحركة لاعتمادها، ومن ثم تحويلها لمبادراتٍ لتعديل قواعد الإجراءات في مؤتمر المراجعة لعام 2020 بغية تحسين آلية المراجعة، وهذا دور لا يمكن أن تقوم به منظمات المجتمع المدني، حيث ينحصر دورها في القيام بحملات للترويج لتلك المبادرات.

وعلى ضوء ما تمخّضت عنه مؤتمرات مراجعة المعاهدة من وثائق ختامية معتمدة بتوافق الآراء منذ مؤتمر عام 1995، والمؤتمرات التي فشلت بسبب عدم توافر توافق حول نتائجها مثل مؤتمري عامي 2005 و2015، قد يكون من الحكمة إعادة النظر في قرار المد اللانهائي للمعاهدة لعام 1995، خاصة وأن ذلك القرار اعتمد في تمريره بدون

تصويت على قرار مؤتمر المراجعة والمدّ لعام 1995 لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وهو القرار الذي تراجعت عنه الولايات المتحدة من خلال ورقة العمل رقم (33) التي قدمتها إلى اللجنة التحضيرية الثانية في جنيف عام 2018.

وتنتهي تقارير المجلس عن اللجان التحضيرية الثلاث بتقييم وتوصيات، منها تعديل لائحة إجراءات مؤتمر المراجعة في عام 2020 لتحسين آلية المراجعة ونظام اتخاذ القرارات في مؤتمرات المراجعة القادمة لتفادي ديكتاتوريات الأقلية، ومشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية مراجعة أحكام المعاهدة، على غرار ما يجري عليه العمل في مجلس حقوق الإنسان.

رئيس المجلس
منير زهران

تقرير عن الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 2020
فيينا من 2 إلى 12 مايو 2017⁽¹⁾

أولاً: الخلفية :-

- 1 - انضم وفد المجلس المصري للشئون الخارجية إلى الوفد الحكومي المصري برئاسة سفير مصر في فيينا ومندوبها لدى المنظمات الدولية في فيينا. وقد شاركت في أعمال اللجنة 114 من الدول الأطراف في المعاهدة، بالإضافة إلى الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وشاركت الدول العربية في اجتماعات اللجنة التحضيرية، فيما عدا البحرين واليمن وموريتانيا وجيبوتي والصومال، و48 من المنظمات غير الحكومية.
- 2 - شارك في اللجنة التحضيرية الأولى بصفة مراقب المنظمات الدولية والإقليمية الآتية:
 - اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر التجارب النووية CTBTO.
 - وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي OPANAL .
 - اللجنة الإفريقية للطاقة النووية .
 - الوكالة الأرجنتينية البرازيلية لمراقبة وإحصاء المواد النووية.
 - الاتحاد الأوروبي EU .
 - اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC .
 - حلف الناتو NATO.
 - جامعة الدول العربية LAS .
 - ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح UNIDIR .
- 3 - أعد المجلس ورقتين، الأولى تمثل موقف المجلس المصري وغيره من منظمات المجتمع المدني المصرية، وورقة أخرى لمجموعة خبراء منظمات المجتمع المدني لمجموعة دول الأجندة الجديدة (NAC)⁽²⁾، وتم إدخال تعديلات طفيفة على الورقة، بحيث تبدأ بالتوصيات بدلاً من أن تكون التوصيات في الخاتمة ويأتي بعد ذلك الموضوعات المختلفة وخاصة نزع السلاح النووي.
- 4 - تم تنظيم اجتماع للمنظمات غير الحكومية في إطار ما يسمى بمجموعة "Abolition-2000" لتنسيق مواقفها وذلك وافق أول مايو 2017 من أجل الإعداد لمؤتمر رفيع المستوى في الأمم المتحدة حول نزع السلاح النووي في نيويورك عام 2018 - مع إعطاء نزع السلاح النووي الأولوية القصوى، وتم الاتفاق على تنظيم مظاهرة للسيدات في نيويورك وغيرها من المدن الرئيسية في العالم، للمناداة

(1) هذا ويمكن الإطلاع على صيغة البيان الصادر عن المجلس المصري للشئون الخارجية والمنظمات غير الحكومية الأخرى المشاركة في أعمال الدورة الأولى للجنة التحضيرية في الجزء الخاص بالملحق من هذه الورقة (Statement No.1 supplement).

(2) دول الأجندة الجديدة ستة بعد انسحاب السويد ، وهي البرازيل ومصر وأيرلندا والمكسيك وجنوب إفريقيا ونيوزيلندا.

بنزع السلاح النووي يوم 17 يونيو 2017 ، بالتوازي مع بدء الدورة الثانية للجنة التفاوضية حول إبرام معاهدة لحظر السلاح النووي (من 15 يونيو إلى 7 يوليو)، ودعوة الدول التي لم تشارك في اجتماع تلك اللجنة في دورتها الأولى في نيويورك (من 27 إلى 31 مارس) للمشاركة في اجتماعها الثاني – وبصفة خاصة الدول النووية وحلفائها من حلف الأطلنطي والهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الجنوبية وكوريا الديمقراطية واليابان الذين قاطعوا الاجتماع الأول، علماً بأن عدد الدول التي شاركت في الدورة الأولى من اللجنة التفاوضية في مارس بلغ 132 دولة.

5 - وفي الاجتماع الأخير، انتُخب السفير/ د. منير زهران - رئيس المجلس- عضواً في اللجنة التنفيذية لمجموعة Abolition 2000 بدلاً من المرحوم الدكتور/ فوزي حماد - رئيس هيئة الطاقة الذرية السابق، ووافقت المنظمات غير الحكومية على اقتراح سيادته بالمطالبة بتعديل لائحة إجراءات مؤتمر المراجعة باتخاذ القرارات بأغلبية الثلثين إذا لم يمكن التوصل إلى توافق الآراء، على غرار نظام التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على الموضوعات الهامة⁽³⁾، وكذلك تعديل اللائحة للسماح بمشاركة المنظمات الحكومية في جميع مداورات مؤتمر المراجعة حول جميع ركائز المعاهدة والمناطق منزوعة السلاح النووي (المادة 7 من المعاهدة) وفق ما يجري عليه العمل في مجلس حقوق الإنسان.

6 - انقسمت أعمال اللجنة التحضيرية إلى الآتي:-

أ- اعتماد جدول الأعمال.

ب- انتخاب سفير هولندا لدى مؤتمر نزع السلاح (في جنيف) لرئاسة اللجنة التحضيرية الأولى. وانتخاب بولندا لرئاسة اللجنة التحضيرية الثانية في جنيف في الفترة من 23 إبريل إلى 4 مايو 2018 – وفي نفس الوقت اعتبر سفير بولندا نائباً لرئيس اللجنة التحضيرية الأولى (كممثل عن شرق أوروبا).

ج- البدء في المناقشة العامة تحت البند 4 من جدول الأعمال وبعد الانتهاء من تخصيص جلسة لتلقي بيانات المنظمات غير الحكومية بهذا الشأن، تتم المداولة حول الأقسام الآتية «clusters»:-

- تنفيذ أحكام المعاهدة المنبثقة من المادتين الأولى والثانية و ضمانات الأمن وتنفيذ قرارات مؤتمرات المراجعة السابقة؛ ومنها نتائج مؤتمر المراجعة لعام 2010.

- منع الانتشار النووي ونظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة النووية والمواد 3 و 4 و 7 من المعاهدة .

- الاستخدام السلمي للطاقة الذرية بدون تمييز وفقاً لأحكام المادتين 4 و 5 و 8 وقرار مؤتمر المراجعة لعام 1995 حول المبادئ والأهداف وقرار الشرق الأوسط ونتائج مؤتمر مراجعة المعاهدة لعام 2000.

- النظر في تقرير ونتائج مداورات اللجنة التحضيرية الأولى يوم 12 مايو 2017 .

(3) المادة 18 فقرة 2 من ميثاق الأمم المتحدة السلاح النووي (المادة 7 من المعاهدة).

ثانياً، المناقشة العامة، الحكومات:-

1 - شارك في المناقشة العامة 82 وفداً من وفود الدول الأطراف سواء فرادى أو باسم مجموعات من الدول، ومنها حركة عدم الانحياز ودول أمريكا الوسطى والكاريبية ودول منطقة تلاتيلوكو لأمريكا اللاتينية ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي ومجموعة الأجنحة الجديدة، ولم تتمكن الدول العربية من الاتفاق على بيان مشترك أو ورقة مشتركة، نظراً لرفض مصر الإشارة في البيان العربي أو الورقة المشتركة لحركة عدم الانحياز لعقد مؤتمر عن الشرق الأوسط لإنشاء المنطقة الخالية من السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل وفقاً للوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لعام 2010، ونظراً للفشل في عقد المؤتمر منذ عام 2012.

2 - ألقى السفير/ عمر عامر بيان مصر، تحدث فيه عن ضرورة إزالة السلاح النووي من العالم وتأييد إنشاء المناطق منزوعة السلاح النووي بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وطالبت الغالبية العظمى من الوفود في بياناتها الوطنية أو الجماعية بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والمطالبة بعقد مؤتمر دولي لتحقيق ذلك وفقاً لقراري مؤتمر 1995 ومؤتمر 2010 ، بينما لم يشر الوفد الأمريكي والوفد المصري لضرورة عقد ذلك المؤتمر.

3 - تحدثت سفيرة أيرلندا باسم مجموعة دول الأجنحة الجديدة (مصر والبرازيل والمكسيك وجنوب إفريقيا ونيوزيلاندا)، وقدمت في هذا الصدد ورقتين حول نزع السلاح النووي ومنع الانتشار وتنفيذ اتفاقية الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة النووية.

4 - تحدثت الغالبية العظمى من الوفود رافضة التجارب النووية لكوريا الديمقراطية وإطلاقها للصواريخ الباليستية بما يهدد جيرانها، ومطالبتها بالعودة إلى معاهدة منع الانتشار وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية - كدولة غير نووية - وكان على رأس الدول التي أدانت التفجيرات النووية لكوريا الشمالية وإطلاقها الصواريخ الباليستية الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان، بينما كانت الصين وروسيا أخف الوفود في نبرتها ضد كوريا الديمقراطية، كما طالبت العديد من الوفود بضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية تضم الكوريتين.

5 - تحدثت العديد من الدول الإفريقية عن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في إفريقيا في إطار معاهدة "بلندابا" وخاصة وفد جنوب إفريقيا الذي أشار إلى عدول بلاده عن الخيار النووي عام 1993 وتدمير ترسانتها النووية لصالح الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي، ثم استضافة مقر إدارة لمعاهدة بالندابا التي انضم إليها ما يزيد على 30 دولة إفريقية، بالإضافة إلى مطالبة العديد من الوفود بتطبيق اتفاقية الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما طالب السيد/ أمانو والعديد من الدول خاصة دول حلف شمال الأطلسي واليابان وكوريا الجنوبية والكويت، بضرورة انضمام الدول

التي لم تتضمن بعد إلى البروتوكول الإضافي إلى هذا البروتوكول، بعد أن بلغت الدول التي انضمت إليه ما يزيد على ثلثي الدول الأعضاء، وأشاد السيد / أمانو - مدير الوكالة بتطبيق إيران للبروتوكول.

6 - كما طالب العديد من وفود الدول الثمانية التي لم تتضمن أو تصدق حتى الآن على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفقاً للملحق الثاني للمعاهدة؛ ومنها الولايات المتحدة وإسرائيل والصين ومصر والهند وباكستان وكوريا الديمقراطية، بأن تتضمن أو تصدق على الاتفاقية حتى يمكن للمعاهدة أن تدخل حيز النفاذ .

7 - وطالبت الغالبية العظمى من الوفود بضرورة إحياء مؤتمر نزع السلاح الذي يلزم أن يستهل المفاوضات حول معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد المشعة للأغراض العسكرية FMCT استناداً إلى ولاية شانون لعام 1995 (السفير الكندي السابق لدى مؤتمر نزع السلاح).

8 - كذلك طالبت الغالبية، فيما عدا الولايات المتحدة، بانضمام الدول التي لم تتضمن بعد لمعاهدة منع الانتشار بالانضمام إليها وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهذه الدول هي إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الديمقراطية.

9 - ركز نائب وزير خارجية النمسا على الانعكاسات الإنسانية الكارثية للتفجيرات النووية وضرورة حظرها والتزام جميع الدول بالبيان الذي تبنته 159 دولة في مؤتمر المراجعة لعام 2015 ، والتفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة لحظر استخدام السلاح النووي .

10 - طالبت روسيا بعقد مؤتمر لإنشاء منطقة شرق أوسط خالية تماماً من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في أقرب فرصة ممكنة، مع أهمية الاتفاق مع إيران حول برنامجها النووي واستئناف مفاوضات START للمزيد من خفض الترسانات النووية لروسيا وأمريكا.

11 - تم تخصيص جلسة، بعد ظهر يوم 3 مايو، لبيانات المنظمات غير الحكومية حيث ألقى ممثلو 18 منظمة بيانات من بينها المجلس المصري للشئون الخارجية، وقد سيطر على تلك الجلسة بيانات عديدة من المنظمات غير الحكومية اليابانية للتحدث عن مآسي استخدام الأسلحة النووية الإنسانية ضد سكان هيروشيما وناجازاكي في أغسطس 1945، وإبادة مئات الألوف من اليابانيين نتيجة إلقاء تلك الأسلحة من الطائرات الأمريكية على السكان المدنيين، وما تسببت فيه من مآسي إنسانية وانتشار السرطان ومقتل جموع سكان المدينتين، وأن الذين نجوا من الموت عانوا من الحروق والتشوهات ومرض السرطان، ولا يزالوا يعانون من آثارها الكارثية بالرغم من مرور ما يزيد على سبعين عاماً على تلك الحادثة المروعة - وبناءً على ذلك طالب عمدة ناجازاكي والمنظمات الأهلية اليابانية بتجريم استخدام تلك الأسلحة وتحريمها.

12 - تحدث السفير/ د. منير زهران في نفس الإطار عن منظمات المجتمع المدني المصرية ومنها المجلس المصري للشؤون الخارجية معرباً عن استيائه لعدم تنفيذ ما نصت عليه المعاهدة من نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة، وعدم تنفيذ هذا الهدف علاوة على عدم تحديد إطار زمني لتنفيذه، ونفس الشيء بالنسبة لمختلف الإجراءات والمؤتمرات التي لم تحدد إطاراً زمنياً لتنفيذ العهود والالتزامات التي قطعتها الدول النووية على نفسها، وأبدى سيادته تعجبه لاعتراض ثلاث دول على نتائج مؤتمر 2015 وإجهاضه انتهاكاً لقواعد الديمقراطية، ومصادرة إرادة الغالبية العظمى للدول الأطراف في المعاهدة، لذلك تمت المطالبة خلال البيان على ضرورة العمل على تعديل لائحة الإجراءات لمؤتمر المراجعة لكي يكون اتخاذ القرار بأغلبية الثلثين في حالة عدم توفر توافق الآراء، والسماح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في مراجعة جميع مواد المعاهدة ونزع السلاح النووي من العالم وإنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من أسلحة الدمار الشامل قبل بدء مؤتمر 2020.

13 - ومن بين المنظمات غير الحكومية المشاركة كانت منظمة مجتمع مدني إسرائيلية BASIC وهي حركة نزع السلاح الإسرائيلية Israeli Disarmament Movement ، وتحدثت في جلسة موازية عن الشرق الأوسط، باسمها سيدة إسرائيلية من أصل يمني، اسمها Sharon Dolev، وسخرت من تصريح صدر عن رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتانياهو بعد فشل مؤتمر مراجعة المعاهدة عام 2015، شكر فيه مواقف الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا التي اعترضت على الوثيقة الختامية للمؤتمر، حيث ادعى نتانياهو أن فشل ذلك المؤتمر عام 2015 يعطي إسرائيل الفرصة بدون ضغوط في إنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من أسلحة الدمار الشامل لمدة 5 سنوات، وفسرت مواقف الساسة الإسرائيليين بأن باعثها هو عدم الثقة المتجدرة في نفوسهم وعقدة الأمن التي تسيطر عليهم – وأنه مهما حصلت عليه إسرائيل من ضمانات فلن يتنازلوا عن رفض الانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي، ومع ذلك يلزم توفير إجراءات بناء الثقة بما في ذلك إبرام معاهدات سلام مع باقي الدول العربية الأخرى، وقدمت السيدة الإسرائيلية اقتراحاً للمساعدة في عملية إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط كبديل عن المؤتمر الذي فشلت جميع الجهود في عقده منذ عام 2012، وذلك من خلال اقتراح للتفاوض حول معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وتركز فيه على عدم إنشاء محطات نووية لتوليد الكهرباء في المنطقة وأن يكون هذا هو محور المناقشات في اللجنة التحضيرية الثانية.

14 - في جلسة موازية للجلسة العامة للجنة التحضيرية عن الشرق الأوسط تحدث فيها خبراء نزع السلاح من الأردن والجزائر وفرنسا وإسرائيل، أيد فيها الجميع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأشارت ناشطة من إسرائيل عن حركة نزع السلاح، إلى مواقف إسرائيل المعلنة ومنها ضرورة توافر الأمن وإجراءات

بناء الثقة أولاً، رغم عدم اتفاقها مع موقف الحكومة الإسرائيلية، وذكرت أنها تشاورت هي ومنظمتها حول مشروع معاهدة لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وأتاحت عدة نسخ لمن يرغب في قراءتها، وقد تدخل الدكتور/ يسري أبو شادي - عضو المجلس، في المناقشة وطالب ببدء إسرائيل، بغض النظر عن ترسانتها النووية، في الكشف عن مرافقها النووية السلمية ووضعها تحت نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك كإجراء من أجل بناء الثقة، مما أثار دهشتها هي والحاضرين، وقد أنكرت الباحثة الإسرائيلية وجود أية مرافق أخرى بخلاف كل من المفاعل الأمريكي الخاضع لرقابة الوكالة و مفاعل ديمونه غير الخاضع لإشراف الوكالة.

15 - أعربت أندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز عن ضرورة الإزالة الكاملة للسلاح النووي، فضلاً عن أسفها لعدم التوصل إلى هذا القرار، وعدم تنفيذ المادة 6 من المعاهدة بالإضافة إلى تنفيذ التزامات الدول النووية المتفق عليها في مؤتمر 2000 و 2010، والدعوة للمشاركة في مؤتمر رفيع المستوى عام 2018 حول نزع السلاح النووي، وكذلك المطالبة بإحياء المفاوضات في هذا المؤتمر.

16 - طالب الاتحاد الأوروبي بتنفيذ الالتزامات المنبثقة عن المعاهدة، ومطالبة الدول التي لم تنضم إليها بالقيام بذلك، بالإضافة إلى التوازن في تنفيذ أحكام معاهدة نزع السلاح النووي وخطة عمل 2010 بما في ذلك تنفيذ المادة 10 المتعلقة بالانسحاب من المعاهدة، والتعجيل بتفاوض روسيا وأمريكا على معاهدة "ستارت"، والإعلان عن حيافة الدولتين لترسانتيهما النووييتين، وتصديق الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية CTBT، وخاصة أمريكا والصين وباقي الدول الوارد اسمها في الملحق 2 من الاتفاقية، ومطالبة جميع الدول بوقف إنتاج المواد الانشطارية والتفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة FMCT ، والتزام الدول النووية بتوفير ضمانات تعاهديه للأمن.

17 - تحدثت السويد عن تنفيذ إجراءات نزع السلاح النووي بما في ذلك الإجراءات المنصوص عليها في وثيقتي 2000 و 2010 ، ووقف جاهزية الأسلحة النووية De-alerting من جانب الدول النووية ومراعاة الانعكاسات السلبية الناتجة عن استخدام السلاح النووي على الجنس البشري، وضرورة خفض الترسانات النووية لكل من روسيا وأمريكا واستئناف التفاوض حول معاهدة START من جديد، والمشاركة في مجموعة العمل التي أنشأتها الجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي ووقف إنتاج المواد الانشطارية .

18 - بالنسبة للصين فقد أبرزت أن إجراءات نزع السلاح النووي تستلزم عدم إنتاج أسلحة جديدة، وطالبت بانضمام الدول التي لم تنضم إلى الآن للمعاهدة، والتزام الصين بعدم استخدام السلاح النووي، كما طالبت بإحياء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح والتفاوض حول وقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية .

19 - طالبت ألمانيا بالخفض التدريجي للأسلحة النووية والتعاون مع مجموعة الخبراء الدوليين لوقف إنتاج المواد الانشطارية وزيادة الشفافية حول مخزون الأسلحة النووية، وخفض التأهب للأسلحة النووية "De-alert".

20 - ودافع وفد بريطانيا عن قرار بلاده بشأن تطوير الغواصات النووية - تحت ذريعة أن الغرض منها دفاعي - وأن الهدف هو إخلاء العالم من السلاح النووي من خلال وقف إنتاج المواد الانشطارية، وأن بريطانيا خفضت عدد أسلحتها النووية من 48 رأس نووي إلى 40 فقط.

21 - ركزت الترويج على المخاطر الإنسانية لاستخدام السلاح النووي وضرورة تدعيم إجراءات التحقق، والتفاوض حول تجميد إنتاج المواد الانشطارية والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بالتحقق منها، وتجميد التفجيرات النووية، وضمانات الأمن السلبية من جانب الدول النووية، وخفض دور السلاح النووي في منظومة الدفاع، والعمل على إخلاء العالم من السلاح النووي.

22 - أكدت مختلف الوفود ومنها مصر، أهمية دور الوكالة فيما يتعلق بالضمانات والتحقق من تنفيذ التزامات الدول بنظام الضمانات وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك، وطالبت كل من مصر وحركة عدم الانحياز، الدول النووية بالانصياع لنظام الضمانات الشامل، كما طالبت إندونيسيا الدول النووية والدول التي لم تنضم للمعاهدة بإخضاع جميع مرافقها النووية للنظام الشامل للضمانات وأيدتها اليابان والبرازيل.

23 - طالبت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي واليابان الدول الأطراف في المعاهدة - التي لم تقم بذلك - بالانضمام لنظام الضمانات الشامل للوكالة في أقرب وقت ممكن، والانضمام للبرتوكول الإضافي إذا لم تكن قد انضمت إليه في الأساس، بينما كان موقف البرازيل مخالفاً لذلك مبررة أن البرتوكول الإضافي اختياري، وأن تطبيقه سيكون عالمياً في حالة إزالة جميع الأسلحة النووية في العالم .

24 - بالنسبة للمشاركة النووية طالبت مصر الدول الأطراف في المعاهدة والتي تدخل في علاقة مشاركة نووية (في إطار حلف الناتو) أن تتوقف عن ذلك، وطالبت كل من إيران والأكوادور بضرورة تقديم تقارير من الدول التي تدخل في علاقة مشاركة نووية بهذا الشأن .

25 - أوضحت مصر فشل المعاهدة في إجراء عمليات تحقق من انتشار الأسلحة النووية، وأنه لا يمكن فصل قضية منع الانتشار عن قضية نزع السلاح النووي، وأضافت إيران ضرورة أن تشمل تقارير الوكالة حالات تطوير الأسلحة النووية القائمة وإنشاء مرافق نووية جديدة لإنتاج أسلحة نووية جديدة كذلك.

26 - بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، أعربت العديد من الدول وخاصة حركة عدم الانحياز عن الأسف الشديد لعدم التقدم من أجل إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي، وأوضحت مصر مسئولية الدول المودعة الثلاث، كما طالبت إيران بممارسة بعض

الضغوط على إسرائيل لأجل الانضمام إلى المعاهدة وأيدتها في الرأي كل من الصين وكوبا ومصر، وقدمت روسيا ورقة عمل حول ذلك الموضوع.

27 - هذا بينما قدمت الأردن والإمارات والبحرين والسعودية والعراق وعمان وقطر والكويت وفلسطين وليبيا واليمن، ورقة عمل عن منطقة الشرق الأوسط طالبت فيها إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة، وطالبت السكرتير العام للأمم المتحدة والدول المودعة الثلاث بالإعداد للدعوة إلى مؤتمر عن الشرق الأوسط قبل بدء مؤتمر عام 2020، فضلاً عن تقديم برنامج عمل كامل وبرنامج زمني لتنفيذ الالتزامات ذات الصلة.

28 - أيدت الولايات المتحدة إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من السلاح النووي، لكنها حذرت من أن الظروف قد تكون غير مواتية لتحقيق تقدم في هذا الشأن، وأن المحاولات المتكررة لعقد المؤتمر وفرض نتائجه مسبقاً قد تؤدي إلى فشل مؤتمر المراجعة، بينما حذرت أيرلندا من إقحام هذا الموضوع على مؤتمر المراجعة، وطالبت بإعداد ورقة عمل حول هذا الموضوع من قبل الدول المودعة ودول المنطقة بهدف التفكير والدراسة.

29 - قدمت الصين ورقة لشرح موقفها حول هذا الموضوع، ورحبت كثيراً ووافقتها في الرأي حركة عدم الانحياز وأندونيسيا وإيطاليا وجمهورية التشيك وهولندا وكوريا وأوكرانيا وأمريكا، بدور الوكالة في تنفيذ برنامج التعاون الفني، كما عرضت الولايات المتحدة إمكانياتها في توفير الوقود النووي في حالة الانقطاع.

30 - بالنسبة للأمن النووي - طالبت دول حركة عدم الانحياز بعدم نقل التكنولوجيا النووية وموادها للدول غير الأطراف في المعاهدة والدول الداخلة في تحالف عسكري بدون الالتزام بشروط وضمانات الوكالة.

31 - طالب الاتحاد الأوروبي بالاهتمام بتقرير الوكالة وخطة عملها حول الأمان النووي، وكذلك الاهتمام بنتائج اجتماع الأمان النووي والإجراءات التي أوصى بها. بينما طالبت جمهورية كوريا بالاهتمام بموضوع إدارة الوقود المستخدم باعتباره موضوعاً حساساً بالنسبة للدول التي تقوم باستخدام الطاقة النووية، وأن كوريا الجنوبية سوف تغلق مفاعلاً نووياً مضى على إنشائه 39 عاماً.

32 - كما أوضح الاتحاد الأوروبي مخاطر وأهمية تقييم المخاطر وكذلك مراعاة الأمان في المفاعلات خاصة بعد حادثة «فوكوشيما» - وأن التقييم أسفر عن أن دول الاتحاد الأوروبي تلتزم بأعلى قواعد الأمان، وأوصى بأهمية مراعاة إدخال التحسينات على المفاعلات في هذا المجال - وشجعت اليابان الدول الأطراف على الانضمام لنظام المخاطر النووية Nuclear liability وطالبت نيوزيلندا مراعاة وجهة نظر الدول الساحلية.

33 - حذرت كندا من إقحام الوكالة في موضوع المواد المشعة للأغراض العسكرية أو نزع السلاح النووي لأنه يخرج عن ولايتها، وأوضحت نيوزيلندا بأن 83 % من المواد المشعة الموجودة في الوقت الحالي تدخل في المجال العسكري، وقدمت

وأكرانيا تقريراً عن سلامة مفاعلها النووي الرابع وإدارة المواد المشعة المستخدمة به، بينما أوضحت إيطاليا أنه نتيجة استفتائين قامت بإجرائهما، قررت التخلي عن برامجها النووية (تدريجياً) اعتماداً على أعلى قواعد الأمن والأمان الدولية.

34 - أوضحت أندونيسيا أن هناك 13 من 17 هدف من أهداف التنمية المستدامة تدخل ضمن اختصاص الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأضافت هولندا بأن برنامج التعاون الفني للوكالة يمكن أن يلعب دوراً هاماً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعهدت الصين بدعم برنامج التعاون الفني للوكالة لمساعدة الدول النامية على تنفيذ تلك الأهداف.

35 - طالبت جمهورية كوريا بضرورة التحقق من تنفيذ التزامات الدولة المنسوبة قبل انسحابها وفقاً للمادة 10، وإعادة المواد والتسهيلات والمرافق النووية للدول المانحة قبل عملية الانسحاب وأيدتها في الرأي كل من اليابان وأمريكا.

36 - حول تحسين آلية مراجعة المعاهدة، ذكر رئيس اللجنة التحضيرية أنه منذ اتخاذ قرار تحسين الآلية في مؤتمر 2000، فإن آلية المراجعة تسير وفقاً للنظام الجديد، فمذ انعقاد مؤتمر 2000 يتم عقد ثلاث لجان تحضيرية يليها المؤتمر التالي، وليس هناك ما يدعو إلى تغيير ذلك النظام، وأنه سوف يقوم بإعداد ملخصاً على مسؤوليته لمداوالات اللجنة التحضيرية من أجل النظر فيما قد يراه بعض الوفود من صياغات مقترحة، وذلك لمراعاتها وأخذها في الاعتبار من قبل اللجنة التحضيرية الثانية المنتظر عقدها في جنيف عام 2018 برئاسة هولندا.

37 - أبدى وفد الولايات المتحدة أهمية التمسك باعتماد قرارات ونتائج الاجتماعات في إطار مراجعة تنفيذ المعاهدة بتوافق الآراء حتى تكون لها مصداقية، ولم يعقب أحد على ذلك، وجاء هذا الموقف الأمريكي كرد فعل لاقتراح المجلس المصري بأنه إذا لم يكن من الممكن التوصل إلى توافق الآراء، فيمكن تعديل لائحة الإجراءات للسماح بإمكانية اعتماد القرارات بالتصويت بأغلبية الثلثين على غرار ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة 18 فقرة (2).

ثالثاً: تقرير اللجنة التحضيرية

1 - في نهاية المؤتمر عرض رئيس اللجنة تقريراً إجرائياً حول اجتماعات اللجنة التحضيرية الأولى بما في ذلك جدول الأعمال، وتنظيم الجلسات والوفود المشاركة، والمنظمات التي شاركت كمراقب والمنظمات غير الحكومية، وتنظيم العمل في اللجنتين التحضيريتين لعامي 2018 و2019، ومؤتمر مراجعة عام 2020، كما تم تقديم ملخصاً لمداوالات اللجنة التحضيرية أعده رئيس اللجنة والسكرتارية بمعاونه وفد بلاده (هولندا)، وأوضح أنه معروض للإحاطة وفقاً لقرار تحسين آلية مراجعة المعاهدة الذي تم اعتماده عام 2000 - وأن الموجز الذي أعده للمداوالات يعتبر واقعياً وتحت مسؤوليته، وسوف

يُعرض على اجتماع اللجنة التحضيرية الثانية التي سوف تعقد في الفترة من 23 إبريل حتى 4 مايو 2018 في جنيف، وبالتالي فإن هذا التلخيص كان معروضاً فقط للإحاطة مع إمكانية قيام الوفود بالتعقيب عليه فقط في الجلسة الأخيرة للجنة يوم 12 مايو 2017 وليس للتعديل، وكذلك تقديم تقدير حول نفقات مؤتمر المراجعة لعام 2020 بما في ذلك نفقات اللجان التحضيرية.

2- مطالبة السكرتير العام للأمم المتحدة باقتراح اسم "سكرتير عام" لمؤتمر المراجعة لعام 2020، وهو الاسم الذي سوف يُعرض على مؤتمر المراجعة من أجل اعتماده في بداية المؤتمر.

3- قدم رئيس اللجنة في الجلسة الأخيرة يوم 12 مايو ورقة تتضمن بعض أفكاره على ضوء اجتماعات اللجنة التحضيرية أثناء التحضير لمؤتمر المراجعة لعام 2020، (NPT/PC.14) ويرى أن هذه الأفكار تُعد تجميعاً لعملية التوافق بين وفود الدول الأطراف، وأنها يمكن أن تكون بمثابة حجر أساس للمناقشة في اللجنة التحضيرية الثانية باعتبار أن المعاهدة تمثل حجر الزاوية في نظام منع الانتشار والتوازن بين ركائزها الثلاث، ذلك بالرغم من البطء في التقدم نحو نزع السلاح النووي، إلا أن المعاهدة لها دور كبير في خفض التوتر وبناء الثقة بين الدول على طريق تحقيق عالم أكثر أمناً وسلاماً، فضلاً عن حماية الشعوب من مخاطر الأسلحة النووية، علاوة على أهمية المراجعة والحوار بين الدول الأطراف في إطار المؤتمر ولجانه التحضيرية عقب مرور 50 عاماً على دخول المعاهدة حيز النفاذ.

رابعاً : ملاحظات على تلخيص رئيس اللجنة للمداولات

- إن هذا التلخيص لم يعكس تقسيم مداولات اللجنة وفقاً لجدول الأعمال أو ركائز المعاهدة أو التقسيم المتبع بين ثلاثة موضوعات رئيسية وموضوعات أخرى.
- لم يشر التلخيص إلى المطالبة بإخضاع جميع المرافق النووية الخاصة بإسرائيل لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية وانضمامها لمعاهدة منع الانتشار من قبل الغالبية العظمى من الدول غير النووية (حركة عدم الانحياز)، ولا بد أن تتدخل الولايات المتحدة لحذف مثل تلك الإشارة .
- أخذ رئيس اللجنة موقف مصر بعين الاعتبار بشأن عدم الإشارة إلى ضرورة عقد المؤتمر الخاص بالشرق الأوسط قبل انعقاد مؤتمر 2020، وإن أكد على ضرورة إنشاء المنطقة وتنفيذ قرار مؤتمر 1995، وهو ما أثارته عدة دول من بينها أندونيسيا.
- أكد بيان مصر في الجلسة الختامية على ما سبق، وأضاف أن رئيس اللجنة لم يشر في الموجز إلى سبب فشل مؤتمر المراجعة لعام 2015، ألا وهو أن هناك ثلاث دول قاموا بكسر عملية توافق الآراء حول الوثيقة الختامية، وهما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا .

□ كما أن الرئيس لم يعط الاهتمام الكافي لمخاطر التفجيرات النووية على النواحي الإنسانية وهو الموضوع الذي ركزت عليه النمسا وغالبية الوفود - كما انتقد وفد أندونيسيا عدم التوازن بين الركائز الثلاث للمعاهدة في الموجز الرئاسي، وأكدوا على ضرورة عدم الإخلال بالحق الأصيل للدول غير النووية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بدون ضغوط أو قيود يتم فرضها من قبل بعض الدول النووية.

□ انتقدت إيران عدم إشارة الموجز إلى مطالبة عدد كبير من الدول بدعوة السكرتير العام والدول المودعة لعقد المؤتمر المؤجل حول إنشاء منطقة الشرق الأوسط قبل بدء مؤتمر 2020.

□ ألقى وفد أيرلندا كلمة نيابة عن دول الأجندة الجديدة (ومنها مصر) وطالب الرئيس بتصحيح الموجز الذي قدمه ليعكس بأمانة ما حدث من مداوالات، مع الإشارة بصفة خاصة إلى ضرورة تقديم الدول النووية تقارير دورية وصادقة بشأن ما تقوم به من إجراءات في إطار تخفيض ترساناتها النووية، وانتقد الوفد تلك الفقرات المتعلقة بدور الوكالة بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والإشارة في الموجز إلى إلزامية البرتوكول الإضافي، بينما هو اختياري ويخضع لتقدير وسيادة الدول الأعضاء، كل دولة على حدة.

□ ورغم موضوعية الموجز الخاص برئيس اللجنة، فإنه كان متحيزاً بعض الشيء في عدم إظهار انتهاكات وتباطؤ الدول النووية في نزع السلاح النووي، فضلاً عن انتهاكها لالتزاماتها المنصوص عليها بالمادة الأولى والخاصة بالمشاركة النووية مع الدول «غير النووية» الأطراف في حلف الأطلسي، كما راعى رئيس اللجنة عدم الإشارة إلى عقد مؤتمر الشرق الأوسط بناءً على طلب الوفد المصري، إلا أن الموجز لم يُشر إلى أهم ما تم طرحه من قبل مداخلات المنظمات غير الحكومية، وخاصة ما أثاره السفير زهران من ضرورة تعديل لائحة إجراءات مؤتمر المراجعة لعام 2020، وخاصة مراعاة النصاب القانوني في اتخاذ القرارات ودور تلك الجمعيات في مداوالات المؤتمر حول مواد المعاهدة .

□ أشار الوفد الكندي إلى تجاهل الموجز لدور المرأة في عمليات نزع السلاح ومراجعة المعاهدة، خاصة وأن المرأة لم تمثل في اللجنة التحضيرية سوى 20 % من مجمل الوفود، بينما طالب قرار مجلس الأمن رقم 1523 بضمان المشاركة المتوازنة للمرأة في كافة المحافل الدولية.

□ وتأييداً لمطالب وفد المجلس المصري للشئون الخارجية، قام عدد من الوفود بالتأكيد على ضرورة زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية في عملية المراجعة، وأن العدد الذي جاء في الموجز حول مشاركة 48 منظمة في أعمال اللجنة وإلقاء 18 منظمة لبيانات في إحدى الجلسات ليس كافياً.

تقرير عن الدورة الثانية للجنة التحضيرية
لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 2020
جنيف، من 23 أبريل إلى 4 مايو 2018⁽⁴⁾

مقدمة:

1- في الفترة ما بين 23 إبريل و4 مايو 2018، عُقدت الدورة الثانية للجنة التحضيرية في جنيف متابعة للجنة التحضيرية الأولى التي عقدت في فيينا في مايو 2017 في إطار الإعداد لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي المُزمع عقده في عام 2020، وهو المؤتمر الذي يصادف العيد الخمسين لدخول تلك المعاهدة حيز النفاذ عام 1970، هذا المؤتمر الذي نتوقع أن تدور خلاله مداورات جادة حول مصير هذه المعاهدة بعد أن تم في عام 1995 اتخاذ قرار المد اللانهائي لتلك المعاهدة بدون مراجعتها مراجعة جادة وموضوعية، وهو المد الذي دفعت به الولايات المتحدة دفعاً لاعتماده، استناداً إلى قرار آخر عن إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط والذي لم يتم تنفيذه حتى الآن، ثم تنصّلت منه الولايات المتحدة في اجتماع اللجنة التحضيرية الثانية، رغم أن الجمعية العامة اتخذت قراراً سنوياً منذ عام 1974 بإنشاء تلك المنطقة، وأكدته قرار مؤتمر عام 1995 وتم توسيع نطاقه ليشمل ليس فقط الأسلحة النووية وإنما كافة أسلحة الدمار الشامل. ومنذ ذلك الحين لم يتم تنفيذ أي من تعهدات الدول النووية في مجال نزع السلاح النووي وتحقيق عالم خالٍ من السلاح النووي أو فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط.

2- ومنذ عام 1995 عُقدت مؤتمرات أربعة؛ أعوام 2000 و2005 و2010 و2015، نجح منها مؤتمران عُقدا عامي 2000 و2010 وفشل مؤتمران آخران عُقدا عامي 2005 و2015. ويرجع السبب في فشل المؤتمرين الأخيرين إلى الفشل في تنفيذ إنشاء منطقة الشرق الأوسط المُشار إليها، وعدم تنفيذ تعهدات الدول النووية فيما يتعلق بتنفيذ الخطوات وخطط العمل الخاصة بنزع السلاح النووي والتي جاءت في الوثيقتين الختاميتين لمؤتمري عامي 2000 و2010، ويرجع سبب ذلك إلى افتقاد حسن النية لدى الدول النووية، ولأنه لم يتم تحديد إطار زمني لتنفيذ تلك التعهدات أو لتنفيذ قرار الشرق الأوسط، ولم تتوفر الإرادة السياسية لتحقيق هذه المعاهدة وبخاصة نزع السلاح النووي، وكذلك بالنسبة لصياغة المادة السادسة من المعاهدة بالتفاوض المبكر حول نزع السلاح النووي «At an early date»، وهو ما يمثل سراًباً استخدمته الدول النووية للتحلل من التزامها بتحقيق ذلك الهدف.

(4) هذا ويمكن الإطلاع على صيغة البيان الصادر عن المجلس المصري للشئون الخارجية والمنظمات غير الحكومية الأخرى المشاركة في أعمال الدورة الثانية للجنة التحضيرية في الجزء الخاص بالملاحق من هذه الورقة (Supplement- Statement No.2).

3 - على ضوء ماتقدم، جاءت مداوات اللجنة التحضيرية الثانية في جنيف، والتي شارك فيها نيابة عن المجلس المصري للشئون الخارجية السفير/ د. منير زهران رئيس المجلس، ود. سيد بهي الدين عبد الحميد الرئيس السابق لهيئة محطات الطاقة النووية، ود. يسري أبو شادي المفتش السابق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

4- ويتناول تقريرنا عن اللجنة التحضيرية الثانية العناصر التالية:

أولاً: النواحي الإجرائية.

ثانياً: المداوات.

ثالثاً: نتائج اللجنة التحضيرية الثانية.

رابعاً: تقييم لمداوات اللجنة التحضيرية الثانية وموجز للاجتماعات الجانبية التي نظمها عددٌ من الوفود ومنظمات المجتمع المدني ومعها الباجواش الدولي.

أولاً: النواحي الإجرائية:

1 - افتتح اللجنة رئيسها سفير بولندا في فيينا السيد/ آدم بوجاوسكي Adam Bugajski الذي سبق انتخابه في الدورة الأولى للجنة التحضيرية التي عُقدت في فيينا من 2 إلى 12 مايو 2017، تحت رئاسة السفير الهولندي Henk Cor van der Kwast، وأشار إلى أنه تلقى تقريراً من رئيس اللجنة التحضيرية الأولى يعكس قراءته للمداوات في فيينا، وأوضح أنه لم تُجرَ مفاوضات حول ذلك المستند، وجاء ذلك في ورقة العمل رقم (11) المُقدّمة من هولندا.

2 - وتحدث رئيس اللجنة عن بنود الاجتماع المختلفة؛ وهي انتخاب رئيس اللجنة التحضيرية الثالثة التي ستُعقد في نيويورك من 29 إبريل وحتى 10 مايو 2019 تحت رئاسة سفير ماليزيا، فيما أعلن عن انعقاد مؤتمر المراجعة لعام 2020 في مدينة نيويورك خلال الفترة من 27 إبريل إلى 22 مايو 2020، على أن تكون رئاسة المؤتمر للأرجنتين.

3 - قدّم الوفد المصري ثلاث أوراق عمل؛ الأولى عن التعاون مع الدول التي لم تنضم لمعاهدة منع الانتشار (WP/ 1)، والثانية عن دور الدول النووية في أنظمة الأمن والدفاع (WP/ 2)، والثالثة عن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية (WP/ 3). كما شاركت مصر ودول حركة عدم الانحياز (ومثلتها أندونيسيا) في إعداد أوراق عمل عن جميع ركائز المعاهدة، وشاركت مصر أيضاً في ورقة عمل قدمتها دول تحالف الأجندة الجديدة (NAC)، وهي البرازيل وأيرلندا ومصر والمكسيك ونيوزيلاندا وجنوب إفريقيا. وبلغ عدد أوراق العمل التي قدمتها الدول الأطراف 38 ورقة عمل.

4 - استغرق اجتماع اللجنة التحضيرية الثانية 19 جلسة، كانت الأخيرة يوم 4 مايو 2018، حيث اعتمدت تقريرها الإجرائي، وناقش الاجتماع ملخصاً لرؤية رئيس اللجنة

لما دار من مداولات اللجنة من مختلف الوفود حول ركائز المعاهدة الثلاث (نزع السلاح النووي ومنع الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية)، وحول الموضوعات ذات الأهمية ومنها منطقة الشرق الأوسط والملف النووي الإيراني، ولم يتم التفاوض على تلك الوثيقة التي كانت محل انتقاد غالبية الوفود ومنها وفود مصر وحركة عدم الانحياز والمجموعة العربية وتحالف الأجندة الجديدة وإيران وجنوب إفريقيا.

5 - تحدثت في الجلسة الافتتاحية مساعدة السكرتير العام للأمم المتحدة السيدة أيزومي نكاميتسو (Izumi Nakamitsu) وهي الممثلة العليا لنزع السلاح التي نقلت تحية السكرتير العام، وأشارت إلى جهود المنظمة الدولية في مجال نزع السلاح والرقابة على التسلح والانعكاسات الكارثية لاستخدام السلاح النووي ومخاطره على الأمن والمناخ الدولي المتدهور نتيجة الصراعات الإقليمية سواءً في سوريا أو كوريا الديمقراطية، ومبادرة السكرتير العام في مجال نزع السلاح النووي، وطالبت كوريا الديمقراطية بالتوقف عن اختبار الأسلحة النووية وأهمية التعجيل بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وفقاً للملحق الثاني للمادة (14) من المعاهدة، وأعربت عن أهمية الاتفاق النووي الإيراني لتحقيق الأمن الإقليمي والدولي، وطالبت بالاستمرار في تأييده، وأشارت إلى أهمية مؤتمر المراجعة لعام 2020 والحرص على نجاحه.

6 - وافقت اللجنة بناءً على اقتراح الرئيس على اعتبار لائحة الإجراءات لمؤتمر المراجعة لعام 2015 صالحة مؤقتاً للجنة التحضيرية، وأن تكون قرارات اللجنة بتوافق الآراء كلما أمكن ذلك، وأن اللجنة سيكون لها محاضر موجزة للمداولات، وأن نفس اللائحة تسمح بقبول الدول غير الأطراف بالمشاركة في أعمال اللجنة بصفة مراقب، إلا أنه لم تتقدم أي من تلك الدول بطلب المشاركة كمرقب. وبالنسبة لتكاليف مؤتمر 2020، فسوف تتحملها الدول الأطراف في المعاهدة، وبالتالي لن تتحمل الميزانية العادية للأمم المتحدة أي أعباء مالية لتغطية تكاليف المؤتمر.

7 - تم تخصيص جلسة (نصف يوم) لإلقاء بيانات المنظمات غير الحكومية التي ترغب في ذلك، وذلك صباح يوم 25 إبريل 2018، وقد تحدث خلالها العديد من اليابانيين الذين نجوا من ويلات القنابل النووية التي ألقتها الولايات المتحدة على هيروشيما وناجازاكي والتي دمّرت المدينتين في أغسطس 1945 في نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحدث أيضاً عددٌ من عمد المدن اليابانية وخاصة المدينتين المنكوبتين ومنظمات المجتمع المدني العالمية والأوروبية ومن آسيا وأمريكا اللاتينية ومنظمة البجواش الدولية التي ألقى بيانها السفير سِيرَجِيو جوارتي سفير البرازيل السابق والسكرتير العام المساعد السابق لشئون نزع السلاح.

8 - في إطار مشاركة منظمات المجتمع المدني في المداولات وعددها 66 منظمة،

أوضح بيان المجلس المصري للشئون الخارجية وجمعية الباجواش المصرية، أولوية نزع السلاح النووي ومنع الانتشار، ورَحَّب بإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW)، والتي تم اعتمادها في 7 يوليو 2017، في نيويورك، بتأييد 122 دولة، وتم فتح باب التوقيع عليها مع بداية الدورة الـ 72 للجمعية العامة في نيويورك، والتي أصدرت قراراً بتأييدها. ولقد تم التوقيع عليها ممّا يزيد على 70 دولة، وصدّقت عليها ما يزيد على عشرين دولة. وأوضح البيان أنه لم يكن هناك مناصب من التفاوض على تلك المعاهدة بحسن نية وفقاً للمادة (6) من معاهدة منع الانتشار، بعد أن نفذ صبر الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة من تحقيق هدف نزع السلاح النووي جرياً وراء السراب الذي نصّت عليه تلك المادة باستخدام التعبير الإنجليزي (At an early date). وطالب البيان بضرورة تنفيذ جميع ما نصّت عليه قرارات ونتائج مؤتمرات المراجعة لأعوام 1995 و2000 و2010 سواء بالنسبة لإنشاء منطقة الشرق الأوسط كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل أو بالنسبة للخطوات والإجراءات الضرورية لنزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية وفقاً للمادتين (3) و(4) من المعاهدة، وضرورة عدم فرض شروط تعسفية على الدول الأطراف في هذا الشأن. وأضاف البيان أهمية توفر الشروط لإنجاح مؤتمر المراجعة لعام 2020؛ وذلك بتعديل لائحة الإجراءات للسماح بالتصويت بأغلبية الثلثين لتمرير القرارات إذا لم يتحقق توافق الآراء، والسماح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في مراجعة جميع أحكام المعاهدة في جميع لجان المؤتمر بأن يضع كل رئيس لجنة قائمتين للمتحدثين: الأولى لوفود الدول الأطراف في المعاهدة، وبعد انتهاء القائمة الأولى يُفْتَح المجال للمتحدثين الراغبين في المشاركة في المداولات من المنظمات غير الحكومية، على غرار ما جرى العمل به في مجلس حقوق الإنسان باعتبار أن معاهدة منع الانتشار النووي هدفها الأسمى إنقاذ الجنس البشري – أي الإنسان – من ويلات السلاح النووي والمحافظة على حق الإنسان في الحياة، وقد طلبنا من السكرتارية إيداع بيان المجلس بالكامل على الصفحة الرسمية للمؤتمر (<http://reachingcriticalwill.org>).

ثانياً: المداولات:

1 - ألقى 87 وفداً من الوفود المشاركة بياناتٍ في المناقشة العامة على مستوى المجموعات والمستوى الوطني تناولت الأمن الدولي بصفة عامة وتدهوره في السنوات الأخيرة منذ مؤتمر مراجعة المعاهدة الفاشل لعام 2015، والذي تلاه مباشرة إبرام الاتفاق النووي الإيراني في 14 يوليو 2015 في مدينة لوزان، ثم تصديق مجلس الأمن عليه في أواخر عام 2015، وبدأ تنفيذه بالفعل منذ يناير 2016، ثم تهديد الرئيس ترامب بالعدول عنه في حملته الانتخابية للرئاسة لعام 2016، وإعلانه ذلك صراحةً عام 2017

و2018 ومحاولته ممارسة الضغوط لإلغائه على شركائه الأوروبيين الذين رفضوا ذلك (قامت الولايات المتحدة فعلياً بالانسحاب من الاتفاق يوم 8 مايو 2018).

2 - أدانت غالبية الوفود البرامج المعلنة لتحديث وتطوير الأسلحة النووية في عددٍ من الدول النووية بما يُعد انتهاكاً لأحكام معاهدة منع الانتشار وبما يهدد السلم والأمن الدوليين، وهو ما يعتبر تهديداً لأمن الدول غير النووية، وينذر بحرب نووية فيما بين الدول التي تمتلك تلك الأسلحة.

3 - أدانت العديد من الدول غير النووية الضغوط التي تمارسها بعض الدول النووية عليها لفرض شروطٍ تعسفية عليها لتقييد حقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وحرمانها من حق إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لتشغيل مفاعلاتها النووية، انتهاكاً لحقها المشروع المنبثق من المادة (4) من المعاهدة تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

4 - طالبت غالبية الدول غير النووية بالتزام الدول النووية بما تعهّدت به من إجراءاتٍ وخطواتٍ إضافية لنزع السلاح النووي، وطالبت الدول المُودِعة باحترام التزامها بإنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وانضمام إسرائيل للمعاهدة كدولة غير نووية وإخضاع كافة منشآتها لنظام الضمانات.

5 - ما زالت المادة السادسة تنتظر التنفيذ فيما بين الدول النووية، وأشارت مصر إلى الأسف لعدم تنفيذ قرار 1995 الخاص بالشرق الأوسط مع وضع العقوبات لعدم تنفيذه، رغم أن اعتماد ذلك القرار عام 1995 كان ضمن صفقة لإصدار القرار الذي مدّ المعاهدة إلى أجلٍ غير مُسمّى، ولا زالت إسرائيل خارج المعاهدة رغم مطالبات مؤتمرَي 2000 و2010 بانضمامها، بالإضافة إلى عدم موافقتها على إخضاع جميع مراقفها للنظام الشامل للضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالتالي يلزم في إطار المراجعة الحالية للمعاهدة الضغط على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة حتى يمكن إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط. ومن جهةٍ أخرى، طالب بيان وفد مصر بتعزيز التعاون الدولي للاستخدام السلمي للطاقة النووية بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

6 - بينما كانت غالبية وفود الدول غير النووية تركز على نزع السلاح النووي وترحب بإبرام معاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW)، جاءت بيانات وفود الدول النووية وأعضاء حلف الأطنطي (NATO) تدافع عن استمرار حيازتها للسلاح النووي وأهميته للردع، وذلك وفقاً لبيانات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، ولا اعتبارات الأمن وفقاً لبيانات روسيا والصين، فضلاً عن مطالبة وفود دول حلف شمال الأطنطي بانضمام الدول غير النووية - التي لم تفعل ذلك - للبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

7 - ألقى كلمة مصر السفير علاء يوسف الذي ركّز على ضرورة تنفيذ المادة (6)، وأكد على أن أهم أولوية لمصر هي إزالة السلاح النووي، وصرّح أن التقدم في نزع السلاح النووي بطيء مع مرور 50 سنة على دخول المعاهدة حيز النفاذ، الأمر الذي يؤثر على مصداقية المعاهدة. وفي ذات السياق، أعرب عن وجود قلقٍ إزاء عدم تطبيق الخطوات الـ 13 التي طالب بها مؤتمر عام 2000 لنزع السلاح النووي، وأكد على ضرورة انضمام الدول غير الأطراف إلى المعاهدة دون أي شروط. كما أشار إلى أهمية الاتفاقيات المنظمة ذات الصلة، وأشار إلى أن دول المنطقة العربية بما فيها فلسطين انضمت للمعاهدة، فيما عدا إسرائيل، وطالب بضرورة إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط. كذلك أكد على أهمية معاهدة حظر الانتشار النووي (TPNW)، وعلى ضرورة التفاوض بشأن اتفاقية وقف إنتاج المواد الانشطارية (FMCT).

ثالثاً: نتائج اللجنة التحضيرية الثانية:

□ قدم رئيس اللجنة التحضيرية الثانية ورقة بعنوان «تقرير إجماعي عن اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية» لاستعراض المعاهدة عام 2020 في انعقادها الثاني (CRP4)، وتمت الموافقة عليها من حيث المبدأ مع تحديث الأرقام وفقاً للمستجدات، وكذلك تحديث قائمة أوراق العمل الصادرة عن الاجتماعات، كما قدم رئيس اللجنة ورقة أخرى تعكس رؤيته لما جرى من مداوالات بدون التفاوض عليها. وعلى مدى جلسيتين، قامت الوفود بالتعليق على ملخص الرئيس بعنوان «مسودة ملخص الرئيس (CRP 3)»، وأوضحت التعليقات ما يلي:

1) قام حوالي 40 متحدثاً - بما في ذلك مندوب الإمارات العربية الذي تحدث باسم المجموعة العربية، ومندوب أندونيسيا الذي تحدث باسم مجموعة عدم الانحياز، وأيضاً مندوب ناميبيا الذي تحدث باسم المجموعة الإفريقية، ومندوب نيوزيلاندا الذي تحدث باسم مجموعة الأجندة الجديدة - قاموا بالتعليق على التقرير المذكور، وأعلنت الأغلبية الساحقة عن عدم رضاها عن التقرير؛ حيث أشاروا إلى أنه لم يعكس بأمانة وصدق ما دار في الاجتماعات، ولم يلتزم بإيضاح إذا كانت الأغلبية أو الأقلية هي مصدر ما يذكره وأنه لم يعرض بصورة حيادية مناقشات الاجتماعات.

2) ركزت كلمة مصر بالإضافة إلى تأييد ملاحظات المجموعات الإقليمية على الآتي:

أ- لم يعكس التقرير مدى دعم الوفود المشاركة لضرورة انضمام إسرائيل إلى المعاهدة كدولة غير نووية أو خيبة الأمل نتيجة عدم تنفيذ قرار عام 1995 الخاص بالشرق الأوسط، وكذلك القرار المتعلق بعقد مؤتمر لتنفيذ قرار الشرق الأوسط قبل عام 2012.

ب- لم يُشر ملخص الرئيس إلى تعاون بعض الدول النووية والدول الأطراف مع

- الدول التي لم تنضم إلى المعاهدة.
- ج- رفضت مصر مبدأ إضافة شروط جديدة للتعاون في المجال النووي مثل شرط الانضمام إلى البروتوكول الإضافي.
- د- لم يعكس التقرير بأمانة موقف الغالبية الداعم والمؤيد لاتفاقية حظر الأسلحة النووية.
- هـ- أُعطي موضوع تمثيل المرأة مساحة في التقرير أكبر بكثير مما دار في المناقشات.
- و- يشير التقرير إلى عدم التوازن في تطبيق الركائز الثلاث (نزع السلاح ومنع الانتشار واستخدام التكنولوجيا النووية)، ولم يُشير إلى عدم الرضا الواسع من عدم تطبيق المادة (6)، ولم يعكس بدقة موضوع الشرق الأوسط.
- ز- الاعتراض على كثير من الفقرات 4 و6 و7 و8 و9 و12 و14 و16 و19 و29 و40 و41، والفقرات من 82 إلى 87 بالنسبة للشرق الأوسط.
- 3) أكدت المجموعة العربية أن اجتماعات المراجعة هي المحفل الرئيسي لمراجعة مدى تنفيذ قرار 1995 الخاص بالشرق الأوسط، ودعت إلى ضرورة التزام جميع الدول الأطراف وخاصة الدول الراحية للقرار بتنفيذه دون شروط مسبقة، ورفضت المجموعة ما أثير بعكس ذلك، وطلبت المجموعة اعتبار البيان من الأوراق الرسمية للاجتماع.
- 4) طلبت روسيا إضافة الورقة الصادرة منها والصين عن الاتفاق النووي مع إيران ضمن وثائق الاجتماع، خاصة وأنه يتفق مع رأي أغلبية الوفود.
- 5) أوضح وفد جنوب إفريقيا أن التقرير غير دقيق وغير متوازن، وأضافت المكسيك أن التقرير يعطي انطباعاً خاطئاً وغير حقيقي بأن هناك توافقاً بينما الواقع عكس ذلك تماماً. وعلى جانب آخر، فإن الموضوعات التي وجدت الدعم من الأغلبية الساحقة لم تنعكس على صياغة التقرير مما يشكك في موضوعية التقرير. ومن أمثلة ذلك، عبّرت الأغلبية (بصفة فردية أو مجموعات إقليمية أو مجموعات أخرى) عن أنشطة تحديث وتطوير الأسلحة النووية في ترسانات الدول النووية، وطلبت بالإسراع في تنفيذ المادة (6) من المعاهدة، وهو عكس ما جاء في صياغة الفقرة (19) من التقرير، وكان هناك أيضاً اعتراض على الفقرة (29) من التقرير.
- 6) تعكس الفقرات 76 و84 و86 و89 من التقرير وجهة نظر الولايات المتحدة فقط.
- 7) قدّمت سوريا بياناً عرضت فيه عدم دقة التقرير بالنسبة لها، خاصة الفقرة (89)، وطلبت إرفاق بيانها ضمن أوراق الاجتماع.
- 8) كان هناك إجماع على أن التقرير لا يعبر عن آراء ومواقف الغالبية أثناء المناقشات، وأنه لا يعدو أن يكون وجهة نظر شخصية لرئيس الاجتماع، وليس ملزماً للدول الأخرى. □ أوضح رئيس اللجنة التحضيرية الثانية أن الملخص يعكس رؤيته لما دار من مناقشات، وليس موضعاً للتفاوض، ولا يُلزم إلا شخصه هو.

رابعاً: تقييم لمداولات اللجنة التحضيرية الثانية وموجز للاجتماعات الجانبية التي نظمتها عددٌ من الوفود ومنظمات المجتمع المدني ومعها الباجواش الدولي:

1- في حلقة نظمتها منظمة باجواش الدولية عن معاهدة منع الانتشار ومعاهدة حظر الأسلحة النووية (TPNW) التي أبرمت عام 2017، كان هناك حنقٌ كبير على مواقف الدول النووية التي قاطعت مفاوضات معاهدة حظر الأسلحة النووية ثم اعترضت عليها بعد تأييدها من 122 دولة في الجمعية العامة، وتصميم 3 دول نووية على الاحتفاظ بالسلح النووي للمحافظة على أمنها – بما يعني حقها في استخدام السلح النووي إذا تعرض أمنها للخطر – وعدم الانضمام للمعاهدة الجديدة باعتبارها تهدد معاهدة منع الانتشار، غير أنها تمتنع عن التفاوض في نفس الوقت حول تنفيذ المادة (6) من المعاهدة الأخيرة.

2- أوضح السفير/د.منير زهران في مداخلته أنه ليس فقط الدول النووية الخمس التي تعترض على المعاهدة الجديدة، وإنما أيضاً الدول الأربع التي هي خارج معاهدة منع الانتشار وهي إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الديمقراطية، وأن المعاهدة الجديدة أوضحت الانقسام فيما بين الدول النووية وفي داخل حلف الناتو نفسه؛ فبينما أصرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على استمرار حيازتهم للسلح النووي لحماية أمنهم وللردع في حالة تهديد أمنها، قامت باقي دول الحلف بإصدار بيان طالبت فيه بالتفاوض حول تنفيذ المادة السادسة من معاهدة منع الانتشار النووي، بعد مرور 50 عاماً على إبرامها. ومع ذلك، لم تبدأ تلك المفاوضات ولم يأت اليوم القريب الذي نصت عليه المادة السادسة (At an early date). منوهاً إلى أنه أبدى شكوكاً تتعلق بحسن نية المفاوضين على تلك المعاهدة عام 1968 في صياغة هذا النص. وقد علّق Sergio Duarte رئيس الباجواش الدولي والسكرتير العام المساعد الأسبق للأمم المتحدة والمشرف على إدارة نزع السلح بالأمم المتحدة سابقاً، أنه يتشكك أيضاً في حسن نية هؤلاء الذين تفاوضوا على جميع نصوص هذه المعاهدة والذين تلاعبوا بحسن نية المفاوضين من باقي الدول غير النووية الأطراف.

3- نظمت هيئة الباجواش الدولية ندوة يوم 24 أبريل 2018 عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT)، رأسها السفير البرازيلي سيرجيو دوارتي ورئيس الباجواش الدولي وحضرها خبراء سابقون في نزع السلح وعدد من منظمات المجتمع المدني من الولايات المتحدة. وكان الاهتمام الأكبر هو مطالبة الدول التي لم تصدق أو تنضم حتى الآن للمعاهدة والواردة أسمائها في الملحق الثاني للمعاهدة وهي الولايات المتحدة والصين وإسرائيل والهند وباكستان وإيران وكوريا الديمقراطية ومصر، حتى يمكن دخول المعاهدة مرحلة التنفيذ، وقد تم التأكيد على أن الاهتمام الأكبر يلزم تركيزه على الولايات المتحدة وإسرائيل لأن هناك عدة دول أخرى تنتظر انضمامهما للمعاهدة،

واقترح البعض تنظيم حملة للضغط على الولايات المتحدة للانضمام للمعاهدة. ومن ناحية أخرى، تناولت الندوة أنه لا توجد لدى مصر مشكلة في التصديق. حيث لا توجد لدى مصر أسلحة نووية، وبالمقابل يلزم الضغط والتركيز على الدول التي لديها أسلحة نووية.

4- عُقد يوم 25 أبريل 2018 حوار عن "تحديد خطوات جادة للتقدم في تحقيق نزع السلاح النووي"، شارك فيها S. Bauer من معهد (SIPRI) و J. Borris من (UNIDIR) و H. Yuzaki من إقليم هيروشيما و N. Akiyama من جامعة هيتوتسباش اليابانية. وأشير في التقرير الصادر عن تقييم الإنجازات التي تمت عام 2017 في مجالات نزع السلاح النووي ومنع الانتشار والأمن النووي، إلا أنه نُوه إلى أن التقدم في مجال نزع السلاح يتطلب بناء ثقة ووجود نظام فعال للتحقق والرقابة، مع ضرورة إشراك الدول النووية غير الأطراف في معاهدة منع الانتشار في تطوير الضمانات الأمنية للدول غير النووية، بالإضافة إلى خلق جو عام مشجع على خفض ثم إزالة الأسلحة النووية، أخذاً في الاعتبار محاربة الإرهاب النووي وإنهاء أي دور محتمل للتهديد من قبل الأطراف غير الحكومية.

5- عُقدت ندوة يوم 26 أبريل 2018 بمشاركة مركز جنيف لسياسات الأمن وأكاديمية أوركسترا السلام في الشرق الأوسط وفريدريش إيبيرت ستيفنتج (Friedrich Ebert Stiftung) وستيفنتج فريدنزفورشينج الألمانية (Deutsche Stiftung Friedensforschung) تحت عنوان "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: نظرة جديدة من المنطقة"، شارك فيها كلٌّ من السيدة/ منى صالح (الجامعة الأمريكية بالقاهرة) وشيميل ماير (صحيفة هارتس الإسرائيلية) والسيد/ طارق رؤوف (معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام) وبرناد كوبيج (معهد فرانكفورت لبحوث السلام) ومارك فينود (مركز جنيف لسياسات الأمن). واتضح أن أكاديمية أوركسترا السلام في الشرق الأوسط نظمت على المسار الثاني (Track II) لقاءات بين ممثلي دول منطقة الشرق الأوسط؛ شاركت فيها - إلى جانب إسرائيل - إيران والسعودية، وقامت خلال عامي 2017 و2018 بنشر بعض المعلومات عن تطور العمل. كان من المشاركين في هذا العمل السفير الفنلندي (Jaako Laajavo) الذي كان يعمل على تنظيم مؤتمر الشرق الأوسط وفقاً لقرار مؤتمر المراجعة عام 2010، وقُدِّمت أثناء المناقشات ورقة من السيدة/ منى صالح، والورقة الإسرائيلية الخاصة بمشروع اتفاقية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل (الإصدار الثاني المُعدَّل) بعنوان "تحقيق المستحيل"، بالإضافة إلى عددٍ من الإصدارات الصادرة عن مركز جنيف لسياسات الأمن وبعضها يتناول دراسة حالة الاتفاق الإيراني مع الدول الست (JCPOA).

6- عُرض لقاء عن "التحقق من نزع السلاح النووي" يوم 26 أبريل 2018، بالاعتماد على اتفاق بين النرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة عام 2015 عن برامج لتأهيل كوادر للقيام بالتحقق لنزع السلاح النووي، وتم في السابق تدريباً نرويجي - بريطاني، وآخر أمريكي - بريطاني، وتمت الإشارة إلى أن هذا الجهد الرباعي المشترك يرحب بالتعاون مع دول أخرى، وأن هذا النشاط يهدف إلى بناء الثقة مستقبلاً وزيادة الشفافية للتأكد من نزع السلاح النووي وعدم وجود برامج لتطوير وتحديث أسلحة نووية.

7- فى حلقة نظمها وفد اليابان يوم 27 أبريل 2018 بالمشاركة مع عدة وفود حول ورقة العمل رقم (26) التي قدمها أعضاء مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (12 دولة)، حول المزيد من الشفافية في تنفيذ أحكام معاهدة منع الانتشار، أوضحنا أن الورقة مع حسن نية الدول التي ساندتها لم تقترح إنشاء جهاز للتحقق من صحة البيانات التي تقدمها الدول الأطراف لتنفيذ تعهداتها، وأضافت أنه بدون هذا الجهاز فلا توجد فائدة من مثل تلك الشفافية، ويلزم إنشاء ذلك الجهاز، والنظر في كيفية تمويله ألا يكون من بين المسؤولين عن التحقق أي من الدول النووية والدول التي ظلت خارج المعاهدة (9 دول حتى الآن)، وأن يكون من بين مستلزمات التقارير الوطنية أن تشمل التقارير الدورية للدول النووية مدى التقدم في تنفيذ التزاماتها عن الإجراءات الثلاثة عشر التي نصت عليها الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لعام 2000، وكذلك الإجراءات والخطوات السبعة الإضافية التي نصت عليها برنامج عمل الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لعام 2010، والخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ القرارات ذات الصلة بالشرق الأوسط في مؤتمرات 1995 و2000 و2010.

8- استضافت أيرلندا يوم 1 مايو 2018 لقاءً عن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، شارك فيها حسن البهتيمي (من مصر ويعمل حالياً في مركز دراسات العلوم والأمن في جامعة King بالمملكة المتحدة)، والإسرائيلي شارون دوليت (المركز البريطاني الأمريكي للمعلومات الأمنية (BASIC))، وطارق رؤوف (معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام)، وبول إنجرام (مركز Basic)، وعماد كيباي (إيران - مركز BASIC)، وتوم هانس (سفير أيرلندا). وكان موضوع هذا اللقاء يدور حول مشروع الاتفاقية التي تم إعدادها في إطار دراسة "تحقيق المستحيل" المشار إليها أعلاه، حيث اقترح سفير أيرلندا ضرورة التركيز على ما يمكن تحقيقه، واستعرض السيد/ طارق رؤوف محاولات الوكالة الدولية للطاقة الذرية - خلال عقود سابقة - في تنفيذ قرارات المؤتمر العام للوكالة بشأن الشرق الأوسط وإخلائه من الأسلحة النووية بما في ذلك عقد منتدى عن الخبرة في إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، فيما أشار السيد/ حسن البهتيمي إلى أن بعض دول منطقة الشرق الأوسط خطت أو تخطط

للتوسع في استخدام التكنولوجيا النووية واستخدام المفاعلات النووية لتوليد الكهرباء. ومن جانبها، قامت شارون دوليت الإسرائيلية باستعراض جهود التوصل إلى مشروع الاتفاق، وأشارت إلى الخلاف في وجهات النظر العربية/ الإسرائيلية عن الأولويات: هل نزع السلاح النووي أو السلام. وأن المقترح أرسل للسيد/ طارق رؤوف وريبيكا (Rebecca) من "ICAN"، وآخرين لتقديم ملاحظاتهم وأنه من المتوقع عقد لقاء جديد في زيورخ بسويسرا (هناك اجتماعات سابقة في مالطا ودول أخرى)، وهناك مقترح لإقامة منظمة خاصة للتفتيش والتحقق مستقبلاً (المحت شارون أن السيد/ طارق رؤوف مرشح لرئاسة هذه المنظمة). من جهة أخرى، ذكر كيباي أن تجربة إيران مع الدول الست كُتِب لها النجاح بسبب توفر الإرادة السياسية، وكان هناك شبه اتفاق على عدم التقدم في هذا المسار، وأن ذلك قد يؤدي إلى فشل مؤتمر المراجعة لعام 2020، وشجع العديد من الحاضرين للتحرك على المسار الثاني والاجتماعات المغلقة.

9- في حلقة جانبية نظمتها بعثة جنوب إفريقيا بالتعاون مع البرازيل وهيئة ICAN يوم 2 مايو 2018، ثار نفس الإشكال وكيفية التعامل مع الدول النووية التي تستمر في ممارسة سوء النية في مؤتمرات المراجعة، ولا تعترف بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، وتضغط على الدول غير النووية لفرض شروط تعسفية للاستفادة من التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، انتهاكاً لأحكام المادة (4) من معاهدة منع الانتشار، وسوء نية الدول المودعة في التفاوض حول قرار الشرق الأوسط للدفع بقرار المد اللانهائي للمعاهدة دون تنفيذ التزاماتها وخاصة الولايات المتحدة.

وفي مداخلة للسفير زهران خلال المناقشة أعرب عن عدم تفاؤله بعد ثبوت سوء النية والمراوغة في تنفيذ قرار الشرق الأوسط ثم التراجع عنه وفقاً لورقة العمل الأمريكية رقم (33) حول هذا الموضوع. وإزاء ذلك فإنه يلزم التفكير جدياً في إعادة النظر في قرار المد اللانهائي للمعاهدة لعام 1995 وأن يحل محله قرار آخر بمد المعاهدة لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد في كل مؤتمر للمراجعة.

10- عُقدت يوم 2 مايو 2018 حلقة عن مستقبل اتفاقيتي (INF و START) والخطوات المقدّمة لمنع سباق تسلح نووي جديد، تحدّث فيها D. Kimball (الجمعية الأمريكية للتحكم في التسليح)، و S. Rogov (الأكاديمية الروسية للعلوم بموسكو)، و G. Neuneck (معهد دراسات السلام وسياسات الأمن)، وأدار النقاش C. Hallier (المكتب الفيدرالي الخارجي الألماني). ولم يكن هناك تفاؤل بالنسبة لمد اتفاقية (START) التي تنتهي في 2021 لمدة 5 سنوات جديدة، وسيؤدي الفشل إلى زيادة عدد الأسلحة النووية وتطوير نوعياتها، خاصة أن الولايات المتحدة وروسيا تتبادلان الاتهامات عن خروقات لاتفاقيات الموقّعة، بما في ذلك القيام بتطوير الأسلحة النووية واتساع نطاق نشرها (بولندا ورومانيا، وربما مستقبلاً البلطيق)، واختبارات تطوير

وسائل العمل بما في ذلك الطائرات بدون طيار، وكانت أهم المقترحات ما يلي:

أ- مساعدة دول الاتحاد الأوروبي في دفع الولايات المتحدة وروسيا على التفاوض الجديد وحل المشاكل العالقة.

ب- يجب وضع آليات لمراجعة اتفاقيات الحد من التسلح بصفة دورية، على ضوء التطور السريع في التكنولوجيا.

ت- إشراك الدول النووية الخمس والدول النووية الأخرى في مفاوضات جادة للحد من سباق التسلح.

ث- اتخاذ الدول النووية، خاصة الولايات المتحدة وروسيا، خطوات جادة لبناء الثقة.

11- نظمت بعثة كازاخستان بجنيف لقاءً يوم 3 مايو 2018 حول موضوع «التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية: التاريخ والتحديات والتوصيات»، شارك في التقديم كلٌّ من هارولد موللر (معهد فرانكفورت لبحوث السلام)، والسيد/ طارق رؤوف (معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام سابقاً)، وعلي مازهان أفميتوف (مركز أستانا للأمن والسياسة الدولية)، وزهانار أتزهانوف (سفير كازاخستان بجنيف). وتناول اللقاء عرضاً لدراسة صدرت في مارس 2018 تمّت عن التعاون السابق بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية قبل عام 2010 وما بعده، وقدمت بعض المقترحات بغرض دعم التعاون بين تلك المناطق وتبادل الخبرات والدروس المستفادة، وتشجيع الدول الأخرى على التوصل إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، كما قدمت توصيات عن وسائل تحسين كفاءة الاتصالات بينها، وإمكانية القيام بدراسات بحثية مشتركة وتنظيم برامج تدريبية ونشر ثقافة منع الانتشار ونزع السلاح.

تقرير عن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية
لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 2020
نيويورك 29 إبريل – 10 مايو 2019⁽⁵⁾

أولاً: النواحي الإجرائية:

- 1- عُقدت اللجنة التحضيرية الثالثة لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام 2020 في نيويورك من 29 إبريل إلى 10 مايو 2019، برئاسة سفير ماليزيا ومندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك السفير/ سيد محمد حسرين. وبمشاركة 150 دولة من الدول الأطراف في المعاهدة، ولم تطلب أي من الدول غير الأطراف في المعاهدة المشاركة في اللجنة التحضيرية كمرقب. وقام بمهام سكرتير اللجنة مدير أسلحة الدمار الشامل في مكتب نزع السلاح في الأمم المتحدة IanTudas وشاركت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أعمال اللجنة.
- 2- رأس وفد مصر في اللجنة التحضيرية الثالثة السفير/ محمد إدريس مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة وضم الوفد أعضاء من وفد مصر الدائم في نيويورك، والوزير المفوض أحمد خالد الفضلي مدير شئون نزع السلاح بوزارة الخارجية والسكرتير الثاني أحمد سعيد من مكتب وزير الخارجية – وانضم لوفد مصر رئيس المجلس المصري للشئون الخارجية كمستشار للوفد "Advisor" بناء على تعليمات وزير الخارجية.
- 3- استند رئيس اللجنة إلى مراجع الإسناد ومنها تحسين آلية المراجعة وفقاً لقراري مؤتمري مراجعة المعاهدة لعامي 1995 و 2000 من خلال دورات ثلاث للجنة التحضيرية. وبالنسبة لمؤتمر المراجعة 2020 عقدت اللجنة التحضيرية الأولى في فيينا من 2 إلى 17 مايو 2017 برئاسة سفير هولندا لدى مؤتمر نزع السلاح، واللجنة التحضيرية الثانية في جنيف من 23 إبريل إلى 4 مايو 2018 برئاسة سفير بولندا في فيينا. ونظراً لعدم التوصل لتوافق آراء في اللجنتين التحضيريتين الأولى والثانية حول نتائجهما. إنتهت كل منهما بملخص لرئيس اللجنتين على مسؤوليتهما صدرا كمستند رسمي لكل منهما. كما أخذت اللجنة التحضيرية بعين الاعتبار تلخيص رئيسي اللجنة التحضيرية الأولى والثانية وقرارات مؤتمر المراجعة لعام 1995 ومنها قرار الشرق الأوسط ونتائج مؤتمري المراجعة لعامي 2000 و 2010 ، بينما فشل مؤتمرا المراجعة لعامي 2005 و 2015 في التوصل لتوافق للآراء حول الوثائق الختامية، ويرجع ذلك

(5) هذا ويمكن الإطلاع على صيغة البيان الصادر عن المجلس المصري للشئون الخارجية والمنظمات غير الحكومية الأخرى المشاركة في أعمال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية في الجزء الخاص بالملحق من هذه الورقة (3 Supplement – Statement No.3).

بصفة أساسية لاعتراض عدد من الدول الأطراف على مشاريع الوثائق الختامية بسبب اختلاف المواقف حول منطقة الشرق الأوسط، في نفس الوقت الذي انتقدت فيه العديد من الوفود الدول النووية وخاصة الولايات المتحدة لتطوير ترسانتها النووية، وتأييد الغالبية لمعاهدة حظر الأسلحة النووية TPNW التي تعارضها الدول النووية وحلفائها من الأوروبيين، وقد شنت الدول الغربية حملة ضد كوريا الديمقراطية لبرنامجها النووي والصاروخي، وحملة موازية من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ضد سوريا، واتهامها بخرق التزاماتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما يتعلق بمفاعل دبر الزور.

4- تقرر السماح لممثلي الوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية بالمشاركة في مؤتمر المراجعة لعام 2020 بناءً على طلبها وكذلك الحال بالنسبة للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

5- كما تقرر أن يعقد مؤتمر المراجعة لعام 2020 في نيويورك خلال الفترة من 27 إبريل إلى 22 مايو 2020 برئاسة ممثل من مجموعة الدول اللاتينية والكاريبية التي رشحت سفير الأرجنتين في فيينا السفير Rafael Mariano Grossi لرئاسة المؤتمر، ونظراً لاستمرار المشاورات حول ذلك الموضوع نظراً لاعتراض فنزويلا على المرشح الأرجنتيني تقرر إنهاء هذا الموضوع بحلول الربع الأخير من عام 2019 لاعتماد رئاسة سفير الأرجنتين للمؤتمر، وأن يرأس اللجنة الأولى في مؤتمر المراجعة سفير ماليزيا الذي سوف يفتتح مؤتمر المراجعة لعام 2020، وأن يرأس اللجنتين الثانية والثالثة سفيري هولندا وبولندا على التوالي اللذين قاما برئاسة اللجنتين التحضيريتين الأولى والثانية.

6- اعتمدت اللجنة مشروع جدول أعمال مؤتمر 2020، كما اعتمدت توزيع بنود جدول الأعمال على اللجان الرئيسية للمؤتمر، ولائحة الإجراءات لمؤتمر 2020.

ثانياً: المناقشة العامة وركائز المعاهدة:

1- خلال الأسبوع الأول للجنة التحضيرية (من 29 إبريل إلى 3 مايو) ركزت المداولات على المناقشة العامة ، التي شاركت فيها المنظمات غير الحكومية ومنها المجلس المصري للشئون الخارجية والباحثين المصريين في الجلسة الصباحية ليوم الأربعاء 2 مايو. وتحدث خلالها ممثلو 16 منظمة غير حكومية ومنها بيان رئيس الباحثين الدولي.

2- في الجلسة المخصصة للمنظمات غير الحكومية ألقى السفير/د. منير زهران بياناً باسم المجلس المصري للشئون الخارجية وجمعية الباحثين المصريين وغيرها من منظمات المجتمع المدني المصري الأخرى ، والذي ركز خلاله على اثنين من ثوابت مراجعة المعاهدة وخاصة نزع السلاح النووي ومنع الانتشار موضحاً أن سبب الفشل

في تحقيق ذلك هو عدم تحديد إطار زمني لتنفيذ أحكام المعاهدة وفقاً لنص المادة السادسة ونتائج مؤتمرات 1995 و 2000 و 2010 التي لم تحدد أي إطار زمني لتنفيذ ما نصت عليه، وتهرب الدول النووية من تنفيذ التزاماتها وكذلك الحال بالنسبة لإنشاء منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل، وقدمت توصيات بعدم السماح بدكتاتورية الأقلية باعتراض عدد قليل من الدول الأطراف على الوثائق الختامية التي أفضلت المؤتمرات السابقة، والاقتراح بتعديل لائحة الاجراءات للسماح بالتصويت بأغلبية الثلثين إذا لم يمكن التوصل إلى توافق للأراء، والسماح لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في مراجعة جميع ركائز المعاهدة في لجان المؤتمرات الثلاث. وقد وزعت بعثة مصر في نيويورك الورقة المصرية كاملة على الوفود. وتم تدوينها على الصفحة الرسمية (<http://www.reachingcriticalwill.org>) الملحقة بالأمم المتحدة.

3- استغرقت المناقشة العامة 4 أيام وشارك فيها غالبية وفود الدول الأطراف في المعاهدة، مع ملاحظة أن الدول التي لم تنضم للمعاهدة لم تطلب المشاركة في الاجتماعات بصفة مراقب، وهي إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الديمقراطية، ولم يلق وفد مصر بياناً في المناقشة العامة أو في أي من الجلسات التالية لمراجعة المعاهدة، وإنما تحدثت وفود المجموعات الجغرافية والتجمعات الأخرى كما ألفت وفود العديد من الدول بيانات وطنية، فتحدث وفد موريتانيا نيابة عن المجموعة العربية ووفد نيجيريا بإسم الدول الإفريقية، وأندونيسيا عن حركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي، والبرازيل بإسم مجموعة دول تحالف الأجندة الجديدة (NAC)، التي تضم بالإضافة إلى البرازيل، المكسيك وأيرلندا ومصر وجنوب إفريقيا ونيوزيلندا، كما تحدث السفير/ ماجد عبدالفتاح بصفته المراقب الدائم لجامعة الدول العربية، وكانت الغالبية العظمى من البيانات منتقدة لعدم وجود أي تقدم في التوصل لنزع السلاح النووي - وتقليص عدم الانتشار بقيام الدول النووية بتحديث وتطوير ترساناتها النووية والانسحاب الأمريكي من معاهدة INF، ومؤيدة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية TPNW والمطالبة بعالميتها. وأدانت العديد من البيانات سياسة المشاركة النووية التي تنتهك أحكام المادتين 1 و 2 من المعاهدة، وقامت الولايات المتحدة وعدد من وفود دول الناتو بتبرير هذه الممارسة مدعية أنها سابقة على دخول المعاهدة حيز النفاذ، وهو تبرير غير قانوني - كما طالبت غالبية الوفود الدول التي لم تنضم أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT) وهي 8 دول أسماؤها وارده في الملحق الثاني للمعاهدة وهي الولايات المتحدة والصين والهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الديمقراطية ومصر، حيث أن انضمام تلك الدول ضروري حتى يمكن أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ - وهي المعاهدة التي تم التفاوض على أحكامها عام 1996 (تولى السفير منير زهران رئاسة المجموعة التفاوضية القانونية لتلك المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح في ذلك الوقت)، كما طالبت

الغالبية العظمى بانضمام الدول التي لم تنضم حتى الآن للبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تقوم بالإنضمام له، حيث بلغ عدد الدول التي صدقت على البروتوكول الإضافي حوالي 134 دولة – ولم تنضم للبروتوكول الإضافي حتى الآن – مصر وإسرائيل وإيران من منطقة الشرق الأوسط- رغم أن إيران تطبق أحكام البروتوكول الإضافي في إطار تنفيذ الاتفاق النووي الإيراني (1+5).

4- كانت هناك مظاهرات من غالبية الدول في إدانة كوريا الديمقراطية ومطالبتها بالتجاوب مع الضغوط الدولية لنزع سلاحها النووي ووقف برنامج الصواريخ الذي تقوم بتطويره وأن تنضم لمعاهدة حظر التجارب النووية والعودة لمعاهدة منع الانتشار النووي كدولة غير نووية.

5- أيدت الدول الأوروبية إيران في التزاماتها بالاتفاق النووي معربة عن الأمل في استمرارها في الالتزام به والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

6- استخدمت عدة وفود حق الرد على الاتهامات التي جاءت ضدها في بيانات الوفود الأخرى، وخاصة الولايات المتحدة وروسيا وإيران وسوريا وألمانيا، مع الإشارة بصفة خاصة إلى أن أكثر الاتهامات كانت موجهة للولايات المتحدة، لمواقفها المؤيدة لإسرائيل وتعاونها معها رغم عدم انضمامها للمعاهدة، وعرقله إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وانتهاك أحكام المادتين 1 و 2 من المعاهدة بالاحتفاظ بترسانات نووية في دول غير نووية أعضاء في حلف الأطلسي وهي (ألمانيا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا وتركيا)، ونقضها للاتفاق النووي مع إيران واتهامها لسوريا بخرق التزاماتها من معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية، وانتهاك روسيا لبروتوكول بودابست لعام 1994 بعدم احترام استقلال وحدود أوكرانيا، بعد ضمها القرم في استفتاء محلي.

7- طالبت الغالبية العظمى من الوفود والمجموعات الجغرافية بإنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط تنفيذاً لقرار الجمعية العامة في ديسمبر 2018 بمطالبة السكرتير العام للأمم المتحدة بعقد مؤتمر لإنشاء المنطقة تنفيذاً لقرار مؤتمر مراجعة ومد المعاهدة لعام 1995 في نوفمبر 2019، وعرض السكرتير العام تقرير عن ذلك على مؤتمر مراجعة المعاهدة لعام 2020، وقد أخذ وفد الأردن الكلمة في جلسة يوم 3 مايو مؤكداً تحمل مسؤولية بلاده رئاسة المؤتمر لمدة أسبوع في نيويورك خلال الفترة من 18 حتى 22 نوفمبر 2019.

8- انتقد وفد البرازيل الضغوط التي تمارسها الدول المتقدمة على الدول الأخرى لمطالبتها بالإنضمام للبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وشدد على أن الانضمام للبروتوكول حق سيادي لكل دولة. وهو ما أكد عليه مرة أخرى رئيس وفد البرازيل في تعليقه على التوصيات التي قدمها رئيس اللجنة التحضيرية.

9- طالبت الغالبية العظمى من وفود الدول غير النووية وبصفة خاصة دول حركة عدم الانحياز بضرورة إحياء العمل في مؤتمر نزع السلاح باعتباره الجهاز التفاوضي الوحيد لنزع السلاح، للتفاوض حول معاهدتين، الأولى معاهدة لتحريم استخدام السلاح النووي إلى أن يتحقق نزع السلاح النووي بالكامل، ومعاهدة أخرى لتحريم استخدام الفضاء الخارجي للأغراض العسكرية، والتتديد باعتماد إدارة ترامب لما يزيد عن تريليون دولار لهذا الغرض.

10- طالبت وفود الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي أيضاً بإحياء العمل في مؤتمر نزع السلاح وأن يتضمن برنامج عمله - التفاوض حول معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية للأغراض العسكرية FMCT وانضمام وتصديق الدول الثماني التي لم تقم بذلك لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمدرجة أسمائها في الملحق الثاني للمعاهدة (CTBT) حتى يمكن دخولها حيز النفاذ بعد إبرامها وفتح باب التوقيع عليها عام 1996، وتلك الدول الثماني هي: الولايات المتحدة والصين والهند وباكستان وكوريا الديمقراطية وإسرائيل ومصر.

11- اعتمد وفد مصر في موقفه على البيانات الجماعية التي شارك في إعدادها لوفود إندونيسيا (نيابة عن حركة عدم الانحياز) وموريتانيا (نيابة عن المجموعة العربية) ونيجيريا (نيابة عن الدول الإفريقية) والبرازيل (نيابة عن دول الأجندة الجديدة وهي البرازيل والمكسيك وأيرلندا ومصر وجنوب إفريقيا ونيوزيلندا)، ولم يلق الوفد المصري أي بيانات في المناقشة العامة أو تحت الركائز الثلاث للمعاهدة، وذلك بخلاف ما حدث في اللجنة التحضيرية الأولى في فيينا عام 2017 واللجنة التحضيرية الثانية في جنيف عام 2018، الأمر الذي كان محل تساؤل كثير من الوفود، ثم كان للوفد المصري في اليومين الأخيرين للجنة مداخلتين قصيرتين بناء على مقترح من السفير/منير زهران، الأولى: لتأييد ما ورد في توصيات رئيس اللجنة التحضيرية عن إنشاء منطقة الشرق الأوسط والتي تشير إلى المؤتمر الذي سيدعو له سكرتير عام الأمم المتحدة لإنشاء منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وفقاً لمقرر الجمعية العامة في الدورة 73، في الفترة من 18-22 نوفمبر 2019 (الفقرة 50) وهي الفقرة التي تدخل الوفد الأمريكي لطلب حذفها، أما المداخلة الثانية فجاءت تعقيباً على النسخة المعدلة لتوصيات رئيس اللجنة والتي ألقاها رئيس الوفد السفير/ محمد إدريس، بالموافقة على الصيغة المعدلة للتوصيات نظراً لما جاء بها من تحسينات سواء بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط (فقرة 58) أو للانضمام للبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي اعتبرته التوصيات خاضعاً للتقدير السيادي لكل دولة.

12- خلال المناقشات صار سجال وممارسة حق الرد بين وفود الولايات المتحدة وروسيا حول انتهاك كل منهما للمعاهدة وبين الوفدين الأمريكي والإيراني حول اتفاق

1+5 الذي انسحبت منه الولايات المتحدة عام 2018. وبين الوفدين الأمريكي والسوري حول تطبيق ضمانات الوكالة على مفاعل دير الزور من ناحية واتهام أمريكا ودول حلف الأطلسي التي توجد على أراضيها أسلحة نووية أمريكية انتهاكها لأحكام المادتين الأولى والثانية للمعاهدة.

13- وألقت الولايات المتحدة بياناً بإسم 50 دولة تشير إلى إدانة سوريا واتهامها بخرق التزاماتها المنبثقة من المادة 3 من معاهدة منع الانتشار ومن اتفاق الضمانات مع الوكالة فيما يتعلق بمفاعل دير الزور.

14- كما ألقى وفد فرنسا بياناً نيابة عن 70 دولة منها دولاً عربية كالسعودية والأردن وقطر والكويت والمغرب لإدانة سياسة كوريا الديمقراطية النووية وإجرائها لتجارب نووية، وبرنامجه لإنتاج وتطوير الصواريخ الباليستية.

15- شاركت يوم الأحد 5 مايو في تجمع المنظمات غير الحكومية والتي ترعى نزع السلاح النووي عالمياً (Abolition 2000) بمشاركة السفير/ منير زهران في عضويتها والتي نشأت مع مؤتمر المراجعة لعام 1995، وقد توافق المجتمعون علي تنظيم حملة لتأييد التوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية والتي اعتمدها الجمعية العامة TPNW عام 2017 تمهيداً لدخولها حيز النفاذ مع تصديق واعتماد 50 دولة عليها. وهي معاهدة تم التفاوض عليها لتحقيق إزالة الأسلحة النووية وفقاً للمادة 6 من معاهدة منع الانتشار النووي.

16- تم تنظيم العديد من الأنشطة الجانبية في فترات الغداء تناولت مختلف الموضوعات الرئيسية للجنة التحضيرية سواء بالنسبة لنزع السلاح النووي أو منع الانتشار النووي أو الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهي الركائز الثلاث لمعاهدة منع الانتشار وقد شارك السفير زهران في بعضها. إضافة إلى الباجواش الدولي الذي نظم حلقة نقاشية في بعثة البرازيل يوم 6 مايو شارك بها بجانب السفير ماجد عبدالفتاح المراقب الدائم لجامعة الدول العربية، والسفير سامح أبو العينين مساعد وزير الخارجية ومدير المعهد الدبلوماسي، حيث كان التركيز على فرص التقدم في إنشاء منطقة الشرق الأوسط، وقدمت ممثلة لمنظمة غير حكومية إسرائيلية نسخة معدلة لمشروع معاهدة لإنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل سبق أن قدمتها في اللجنة التحضيرية الأولى في فيينا والثانية في جنيف. وحضر الاجتماع أيضاً رئيس معهد الأمن الإسرائيلي IWSS.

17- في إطار مناقشة توصيات رئيس اللجنة المعدلة والتي لم تحظ على توافق الآراء نظراً لاعتراض عدد من الوفود وعلى رأسها الوفد الأمريكي، أعلن رئيس اللجنة أنه سيقدم تلك التوصيات كورقة عمل لمؤتمر مراجعة عام 2020، وقد جرى سجال واتهامات متبادلة بين وفدي الولايات المتحدة وروسيا عن انتهاك التزاماتهما من

المعاهدة واتهام روسيا للولايات المتحدة بانتهاك أحكام المادة الأولى للمعاهدة باتباعها سياسة المشاركة النووية بوضعها أسلحة نووية في أراضي دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي، وانتهاك تلك الدول غير النووية لالتزاماتها المنبثقة من المادة الثانية من المعاهدة.

18- تم اعتماد التقرير الإجرائي للجنة التحضيرية الثالثة يوم 10 مايو 2019 بدون توصيات، لعدم تأييدها بما يزيد على 12 من الوفود الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا وإنجلترا والإمارات وعدد من دول حلف شمال الأطلسي، وهي التوصيات التي أعلن رئيس اللجنة أنه سيقدمها لمؤتمر عام 2020 كورقة عمل بالإضافة إلى ورقة أخرى سوف يكتبها، أي رئيس اللجنة، عن تطور نظام عدم الانتشار النووي، ووعده بمواصلة العمل مع المرشح لرئاسة المؤتمر من الأرجنتين وهيئة المكتب للإعداد لمؤتمر 2020.

ثالثاً: مشروع رئيس اللجنة لتوصيات اللجنة التحضيرية الثالثة لمؤتمر 2020:

قام رئيس اللجنة يوم 3 مايو بتوزيع مشروع التوصيات للتعرف على ملاحظات الوفود حولها بهدف مراعاتها في نسختها الأخيرة المعدلة وأهمها:

□ **القضايا الإقليمية:**

أ- استمرار الجهود لتنفيذ قرار مؤتمر 1995 حول الشرق الأوسط وتحقيق أهدافه مع مراعاة التفاوض على معاهدة ملزمة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والمنتظر عقده في نوفمبر عام 2019.

ب- الأخذ علماً بالدعم القوي لاستمرار خطة العمل المشتركة حول إيران «JCPOA» ودور الوكالة في التحقق من تنفيذ إيران لالتزاماتها لضمان تنفيذها الكامل لالتزاماتها.

ج- مطالبة سوريا بالامتثال الكامل لالتزاماتها في إطار الضمانات والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسوية المسائل المعلقة، وحث كوريا الديمقراطية على التخلي عن أسلحتها وبرامجها النووية والعودة لمعاهدة منع الانتشار النووي كدولة غير نووية.

د- مطالبة الدول غير الأطراف للانضمام للمعاهدة كدول غير نووية (بدون تسمية تلك الدول).

□ **عدم الانتشار النووي:**

أ- تشجيع الدول التي لم تنضم للانضمام للبروتوكول الإضافي مع الوكالة على القيام بذلك، وتشجيع الوكالة على الاستمرار في مساعدة الدول الأطراف على إبرام

اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي ودخوله حيز النفاذ، وتشجيع تحقيق عالمية اتفاقيات الضمانات الشاملة والالتزام بالبروتوكول الإضافي ودعم وتنفيذ قرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتعزيز فاعلية وتحسين كفاءة ضمانات الوكالة.

ب- تزويد الوكالة بالموارد الفنية والبشرية والمالية اللازمة لقيامها بأنشطتها في مجال الأمن النووي من خلال صندوق الأمن النووي وتشجيع الدول التي لم تنضم لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية على القيام بذلك في أقرب فرصة.

□ نزع السلاح النووي:

أ- تأكيد التزام الدول النووية بتخفيض ترساناتها النووية والتخلص منها واتباع سياسات لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

ب- مطالبة الدول النووية باتخاذ إجراءات سريعة لتنفيذ تعهداتها بتحقيق التخلص التام من ترساناتها النووية.

ج- أهمية استمرار تنفيذ اتفاقيات ضبط التسلح الثنائية بين روسيا والولايات المتحدة بشكل عاجل.

د- تأكيد مسئولية جميع الدول على الحفاظ على بيئة دولية مواتية للتنفيذ الكامل لمعاهدة منع الانتشار النووي.

هـ- المطالبة بإجراءات واضحة لخفض تآهب أنظمة الأسلحة النووية واتخاذ إجراءات للحد من مخاطر استخدام الأسلحة النووية سواء عن طريق القصد أو الخطأ.

و- مطالبة الدول الأطراف بتقديم تقارير دورية حول تنفيذ أحكام المعاهدة والالتزامات المتفق عليها في مؤتمرات المراجعة السابقة في إطار نموذج موحد للتقارير وتخصيص وقت كافٍ لمراجعتها في مؤتمرات المراجعة القادمة.

ر- النظر في الآثار الإنسانية الكارثية لأي انفجار نووي سواء كان مقصوداً أو حدث عن طريق الخطأ.

ز- المطالبة بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب الآجال ومطالبة الدول الثماني في الملحق الثاني بالتصديق أو الانضمام للمعاهدة (ومنها مصر).

ح- مطالبة مؤتمر نزع السلاح بالبدء الفوري في مفاوضات على معاهدة حول حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح النووي FMCT تكون قابلة للتحقق وغير تمييزية وعالمية، وكذلك حول ترتيبات دولية فعالة وملزمة قانونياً حول ضمانات الأمن السلبية لصالح الدول غير النووية.

ط- الاعتراف بدعم العديد من الدول لمعاهدة حظر الأسلحة النووية TPNW.

ظ- جاءت الإشارة متوازنة إلى مؤتمر الشرق الأوسط المقرر عقده في نيويورك من 18 إلى 22 نوفمبر 2019 بدعوة من السكرتير العام وفقاً لقرار الجمعية العامة الصادر في

ديسمبر 2018، علماً بأن الولايات المتحدة وبريطانيا واسرائيل أعلنوا مقاطعة المؤتمر. ك- عُد التوصيات عن نزع السلاح النووي متواضعة ولا تتعدى ما سبق أن اعتمده مؤتمرات المراجعة للأعوام 1995 و 2000 و 2010، والتي لم يتم تنفيذها لافتقادها لإطار زمني للتنفيذ مثل المادة السادسة لمعاهدة منع الانتشار والتي لم يتم تنفيذها منذ صياغتها عام 1968. رغم نصها الفصفاض بأن يتحقق ذلك في أقرب الأجل "At a nearly date"

رابعاً: تعقيب وتقييم:

1. على ضوء مداوات اللجان التحضيرية الثلاث لمؤتمر مراجعة المعاهدة المنتظر عقده في أبريل/مايو 2020، والتي شهدت مواجهات بين الدول النووية والدول غير النووية، وعدم التوصل إلى نتائج وتوصيات بتوافق للآراء لنتائجها، فهناك تشاؤم حول فرص نجاح مؤتمر المراجعة عام 2020 والذي يصادف العيد الخمسين لدخول المعاهدة حيز النفاذ.
2. هناك فرصة لتوفير نجاح مؤتمر عام 2020، في حالة عدم توفر توافق الآراء حتى الجلسة الأخيرة بطلب أحد الوفود نقطة نظام لتطبيق نص المادة 28 من لائحة الإجراءات بأن يطلب من رئيس المؤتمر تعليق الاجتماع لإجراء مشاورات لتحسين صياغة الوثيقة النهائية إرضاءً لمواقف الوفود المعنية، وفي حالة عدم التوصل إلى توافق آراء مع ذلك فعلى رئيس المؤتمر الدعوة إلى إجراء التصويت على الوثيقة الختامية وفقاً لنص المادة 28 من لائحة الإجراءات، وتعتمد النتائج بأغلبية الثلثين.
3. كما أنه من أولى أولويات الرأي العام العالمي إعلاء حقوق الإنسان وعلى قمتها الحق في الحياة، ومن هنا كانت على قمة أولويات الرأي العام العالمي نزع السلاح النووي وإخلاء العالم من ذلك السلاح الأكثر فتكاً ودماراً، والغالبية العظمى من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تضع هذا الموضوع ضمن قمة أولوياتها، فقد اقترحنا في إطار المناقشة العامة في اللجان التحضيرية الثلاث تعديل لائحة إجراءات مؤتمر المراجعة لعام 2020 بما يسمح لتلك المنظمات بالمشاركة في مراجعة جميع أحكام المعاهدة في اللجان الثلاث للمؤتمر وليس فقط في المناقشة العامة، على غرار ما يجري عليه العمل في مجلس حقوق الإنسان، بحيث يسمح للمنظمات غير الحكومية التي تطلب ذلك التدخل في المناقشات بعد إنهاء قائمة المتحدثين من الدول الأطراف. ومن هنا نقترح إثارة هذا الموضوع في إطار الإعداد للمؤتمر القادم من خلال المجموعات الإقليمية وحركة عدم الانحياز، بحيث نتقدم إحدى تلك المجموعات، في حالة الموافقة، باقتراح تعديل لائحة الإجراءات التي سيأتي مناقشتها في بداية المؤتمر.
4. ورغم أن احتمالات فشل المؤتمر القادم واردة، إلا أنني أوصي بأهمية أن يعرف الجميع أن مصر تستعد جيداً للمؤتمر مع الأمل في نجاحه، وأن ما نتقدم به

من مبادرات أو اقتراحات فإن هدفها هو زيادة فرص نجاح المؤتمر، هذا رغم أن السوابق تشير إلى أنه حتى الآن لم يفشل مؤتمران متتاليين من مؤتمرات المراجعة بعد فشل مؤتمري المراجعة لعامي 2005 و 2015، رغم إدعاء أن السبب المعلن لفشل المؤتمرين هو منطقة الشرق الأوسط، ولكن في الواقع فإن السبب الحقيقي هو موضوع نزع السلاح النووي وإخلاء العالم من هذا السلاح الفتاك، حيث تتمسك الدول النووية والدول التي قاطعت المعاهدة وفضلت عدم الانضمام إليها بهذا السلاح وهي إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الديمقراطية، وتتمسك بعضها بمبدأ عدم الاستخدام الأول للسلاح النووي "No First Use" وهو ما يعني إمكانية استخدامه إذا لزم الأمر.

5. رغم أننا كنا المبادرين لاستصدار قرار من الجمعية العامة في دورتها الـ 73 بقيام السكرتير العام للأمم المتحدة بالدعوة لمؤتمر مخصص لإنشاء منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل في نيويورك، والذي حدد له الفترة من 18 إلى 22 نوفمبر 2019، فإن احتمالات فشل ذلك المؤتمر تفوق فرص نجاحها - بعد الفشل في تنفيذ قرار مؤتمر عام 1995 عن الشرق الأوسط وفشل عقد مؤتمر مستقل عن الشرق الأوسط منذ عام 2012 والذي دعا له مؤتمر المراجعة لعام 2010، خاصة وأن كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة أعلنتا أنهما لن يشاركا في هذا المؤتمر، كما أن بريطانيا وفرنسا غير متحمستين للمشاركة في ذلك المؤتمر، وبالتالي فمن المنتظر إزاء ذلك أن يقدم السكرتير العام لمؤتمر المراجعة في عام 2020 تقريراً سلبياً عن ذلك المؤتمر، رغم اعتماد ما يعادل 1.07 مليون دولار كنفقات لعقد المؤتمر، وسوف يكون من العبث - كما سمعنا من وفود اللجنة التحضيرية أن يعاود السكرتير العام بالدعوة لعقد المؤتمر في السنوات التالية مع تدبير نفس الاعتماد لكل مرة أي 1.07 مليون دولار على الأقل.

6. وبغض النظر عن مواقف إسرائيل التي تدعمها الولايات المتحدة، يرى أنه قد يجري النظر في انضمام مصر لمعاهدتي الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية TPNW وهما معاهدتان لا تشكلان أي التزامات إضافية على مصر باعتبار أن مصر من الدول الأطراف في معاهدة منع الانتشار النووي "أي محظور عليها إنتاج أو امتلاك أسلحة نووية بالفعل".